

(وكفنا من كسبه بالا هطياد ونحوه) كالا حنطاب (في الاصح) والثاني لا يؤدي منه كسائر أموال السيد ثم ان بقي بعد الاداء شيء من الدين يكون في ذمة العبد ان يعتق فيطالب به ولا يتعلق بكسبه بعد الحجر في الاصح في أصل الروضة وعزاه في الشرح للتهذيب ومقابله ينفي أن يكون في ذمة العبد واستشكل في المطالب (٢٤٤) الجمع بين عدم التعلق بذمة السيد وبين مطالبته بما تقدم بما إذا لم يكن في يد العبد

وفاء أي فن أن يؤدي
ويجب بأنه يؤدي عما
يكسبه العبد بعد أداء ما في
يده كما صححه الامام وعلى
ما صححه في التهذيب من ان
الباقى يكون في ذمة العبد
لا يتأتى مطالبته السيد به
(ولا يملك العبد بتملك
سيده في الاظهر) الجديد
لانه ليس بأهل للثمن والقديم
يملك بتملك السيد الحديث
الشيخين من باع عبدا وله
مال فله للبايع الا أن
يشترطه المتبايع دل اضافة
المال اليه على أنه يملك
وأوجب بان الاضافة فيه
للإختصاص بالملك وعلى
القديم هو ملك ضعيف لا
يتصرف العبد فيه الا باذن
السيد وله الرجوع فيه
متى شاء وهل يقبل للعبد أو
يحتاج الى قبوله وجهان
في كتاب البيع من التهمة
مبينان على القولين في
اجباره على النكاح بان
يقبله السيد به بغير رضاه
فعل المتع الرجوع يحتاج
الى قبول العبد التملك ولا
يملك بتملك الاجنبي قال
الرافعي في بابي الوقف والظهار
بلاخلاف وفي المطالب ان
جماعة أجروا فيه القولين

تعلق به كالفلس (قوله) وكذا من كسبه) أي قبل الحجر لا بعده كما يأتي (قوله) ومقابله الخ) هو صريح في أن
في تعلق الباقي بذمة العبد خلافا لما في أصل الروضة كالشرح والتهذيب وهو يرد ما قاله العلامة البرلسي من أنه
لا خلاف فيه في أصل الروضة لان نظر الشارح المحقق في تحرير الخلاف لا يقاوم يتظر غيره وبفرض صحته
فيمكن أن يحمل المقابل على معنى أنه ينفي تعلقه بذمة العبد وحدها بل بها وبكسبه بعد الحجر فلا يخالفه
اعتراضه ويسقط ما للعلامة المذكور أيضا فتأمل (قوله) اذ لم يكن الخ) لا حاجة اليه في الاصح كمال الا أن يقال
انه محل التوهم (قوله) مما يكسبه العبد) أي ولو بعد الحجر وكذا من مال السيد لان هذا من حيث الوفاء
لان حيث التعلق ولا منافاة بين المطالبة وعدم التعلق كما نفقه للقراب (قوله) وعلى ما في التهذيب الخ)
كلام غير مستقيم والصواب اسقاطه فتأمل (قوله) ولا يملك العبد) أي غير المسكاتب والمبعض أما ما قيل كان
اكن بمنع عليه ما وطء أمة ما كانها ولو باذن (قوله) بتملك الخ) هو قيد محل الخلاف لانه بغير تملك لا يملك
بلا خلاف وقيد بالسيد لان في الاجنبي طريقين كما يأتي (قوله) لا يملك الخ) والا لنافاه كونه للبايع (قوله) للتصريح
بالترجيح) أي فمضى الاظهر الرجوع وما قيل من أنه ليس في ذكر الجديد ترجيح غير مستقيم

﴿ كتاب السلم ﴾

ويقال فيه السلف وسمى سلفا لتسليم رأس المال فيه وسلفا لتقدمه على تسليم المبيع فهو لغة التجبيل أو
التأخير ومثرا ما سياتي واختار لفظ السلم وان كرهه ابن عمر كما نقل عنه لا طلاق السلف على القرض وذكر
الشارح السلف لانه الذي في الحديث (قوله) هو بيع) فلا يصح لكافر ولا من كافر في مسلم ولا مصحف ولا
من حربى في آله حرب ونحو ذلك (قوله) بالجر) للاضافة لا بالرفع نعم لان الذي يوصف المبيع لا البيع (قوله)
هذه خاصته) أي حقيقته فلفظ السلم من حقيقته على الاصح لانه جزء من الصيغة فذكر كونه دينيا فيما يأتي
توطئة لما بعده (قوله) مع شروط البيع) أي الذي في الذمة بغير لفظ السلم فلا حاجة لاستثناء الرؤية كما فعله
المنهج الا ان أراد بالبيع المعين وهو غير صحيح (قوله) المتوقف صحته عليها) فالمراد بالشروط ما يعم الاركان
ولو تصرف فيه السيد بالبيع أو الهبة أو الاعناق نظر ان أذن العبد والغرماء جاز والا فلا (قول المتن من
كسبه) كالمهر ومؤون النكاح (قوله في الاصح) يرجع الى قوله يكون في ذمة العبد (قوله) مما يكسبه
العبد) ان كان المراد قبل الحجر فظاهر وان كان المراد بعد الحجر لانه أن تكون المطالبة مفرعة على ضعف
أو تضعيف ما في أصل الروضة المعزوفى الشرح للتهذيب وهذا الاحتمال الثاني يرشد الى أن مراده قوله وعلى
ما في التهذيب الخ) (قوله) لانه ليس بأهل للملك) عبارة غيره لانه مملوك فأشبهه بالهيمه (قوله) وله الرجوع) قال
الاسنوى حتى لو كانا عبيد من ذلك كلامهم مال لا أثر كان التملك الثاني ويكون رجوعا ولو تلف العين
المملوكة متلف فهل تكون القيمة للسيد وينقطع حق العبد أو تنتقل القيمة الى العبد أفتقهها مال لا نقطاع
قاله الرافعي رحمه الله

﴿ كتاب السلم ﴾

(قوله هذه خاصته الخ) اعتذار عن اسقاط قول غيره بلفظ السلم المنافع من ايراد بيع الموصوف في الذمة بلفظ
البيع (قول المتن مع شروط البيع الخ) لما سلف قريبا في التعريف من أن السلم بيع (قول المتن

منهم الماوردي والقاضي الحسين وقول المصنف الاظهر عدل اليه عن قول المحرر كالشرح الجديد للتصريح
بالترجيح وفي أصل الروضة الاظهر الجديد ﴿ كتاب السلم ﴾ ويقال فيه السلف (هو بيع موصوف) بالجر (في الذمة) هذه خاصته المتفق
عليها ويخص أيضا بلفظ السلم في الاصح كما سياتي (يشترط له مع شروط البيع) المتوقف صحته عليها يصح هو أيضا

امور

(أمر أو أحدها تسليم رأس المال) وهو الثمن (في المجلس فلا يطلق) في العقد كان قال أسلمت اليك ديناراً في ذمتي في كذا (ثم عين وسلم في المجلس جاز) ذلك وصح العقد لوجود الشرط ولو تفرقا قبل التسليم بطل العقد (ولو أحال) المسلم (به وقبضه المحال) وهو المسلم اليه (في المجلس فلا) يجوز ذلك لما سيأتي فلا يصح العقد (ولو قبضه) المسلم اليه في المجلس (وأودعه المسلم) في المجلس (جاز) ذلك وصح العقد ولورد ما ليه عن دين قال أبو العباس الرزباني لا يصح أي العقد لأنه تصرف فيه قبل ان يرام ملكه عليه وأقره الشيخان قالوا لو أحال المسلم اليه برأس المال على المسلم عن دين فنفر قائل التسليم بطل العقد وان جعلنا الحوالة قبضاً لان المعتبر في السلم القبض الحقيقي انتهى وبوخد من ذلك صحة العقد في التسليم قبل التفرق على خلاف ما تقدم في حالة المسلم والفرق ما وجهها به المتقدم من ان القبض فيه قبض عن غير جهة المسلم أي بخلاف هنا (وجوز كونه)

كأياً في (قوله أمور) أي سبعة لم يذكر المصنف وطاوهي حلول رأس المال وتسليمه في المجلس وبيان محل التسليم والقصد على تسليمه والعلم بقدره والعلم باوصافه وذكره في العقد وزاد بعضهم العلم بقدر رأس المال وكونه ديناً ولا حاجة اليهما لانهما من شروط البيع في الذمة كما مر (قوله تسليم) المراد به ما يم التسليم كما في الرابح لا يصح مع النهي عنه كما لا يكتفي الوضع بين يديه وقال شيخنا مر لا بد هنا من التسليم بالفعل وقال بعضهم يكتفي القبض هنا ولو مع النهي عنه حذراً من بطلان العقد وهو ظاهر وخروج بهنا ما لو قال المدينة اجعل ما في ذمتك رأس مال سلم على كذا في ذمتك أو ذمة غيرك فلا يصح لأنه إما قبض مقبض من نفسه أو وكيل في ازالة ملك نفسه وكل باطل ومن لازم التسليم غالباً كونه حالاً فلا يصح فيه الاجل وان قل وحل وقبض في المجلس (قوله في المجلس) وان قبض فيه المسلم فيه (قوله ولو تفرقا) ومثله التخيير (قوله بطل العقد) أي في الجميع فان قبض بعضه صح فيما يقابله تقريباً للصفة والباقي خيار وليس من التسليم عتق العبد المجموع لرأس مال اعدم القبض الحقيقي بخلافه في البيع فان قبض قبل التفرق صح للعقد ونفذ العتق على المعتمد (قوله فلا يجوز) فلا يأخذ المسلم باذن المسلم اليه من المحيل ورده له وأذن المسلم اليه للمحتمل في دفعه جاز وصح العقد (قوله وهو الخ) ساقط من بعض النسخ والحوالة باطلة هنا وفيما يأتي والاذن فيها لاغ وان وقع القبض بعد في المجلس (قوله المسلم) أظهر الضمير لرفع توهم عوده للثمن (قوله لا يصح) المعتمد الصحة لان تصرف العاقبة في زمن الخيار اجازة كما تقدم (قوله أي العقد) أي اعدم صحة القبض عنده فنفر قهسابعده تفرق قبل القبض وهو مبطل لعقد السلم كما مر بقوله أودعه له أي وتفرقا بعد الايداع (قوله ويؤخذ من الخ) المعتمد خلافه وليس بين ما هنا وما تقدم فرق لان المسلم هنا يؤدي عن دين الحوالة وهو غير جهة السلم وما ذكره بقوله بخلافه هنا غير مستقيم فتأمله وقول بعضهم يحمل ما هنا على ما اذا جدد المسلم اليه للمسلم اذنا في القبض من المحتمل صحيح من حيث الحكم باطل من حيث الحمل لا بطلان الفرق المذكور

(أمر) قال السبكي سبعة تسليم رأس المال وكون المسلم فيه ديناً مقدور على تسليمه معلوم المقدار معروف الاوصاف والعلم بقدر رأس المال وبيان موضع التسليم قال وينبغي أن يحدد كون المسلم فيه ديناً لانه ركن مذكور في الحدس كونه مقدور على تسليمه معروف الاوصاف ومعلوم المقدار لان ذلك يرجع الى القدرة على التسليم والعلم المشترطين في أصل المبيع نعم فيها تفاصيل هنا فيحسن ذكرها أما الذي لا بد منه فتسليم رأس المال ومعرفة المقدار اذا كان معينا على قول وبيان موضع التسليم انتهى (قول المتن رأس المال) فلا يتخيرا أو تفرقا قبل القبض بطل أو بعد قبض البعض صح بقسطه ولو قبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يقن عن تسليم رأس المال بل لو كان له في ذمته دراهم فجعلها رأس مال سلم وقبض المسلم فيه الحال في المجلس لم يقد ذلك الصحة (قول المتن جاز) أي كمنظيره من الصرف وبيع الطعام بالطعام ثم اذا كان الثمن في الذمة حكمت في اشتراط الوصف حكم الثمن (قول المتن ولو قبضه وأودعه الخ) قياساً على سائر أمواله وقياساً بالسلم على غيره (قوله لا يصح) نازع في ذلك الاذرعى وغيره وقالوا العلة مفرقة على عدم صحة تصرف المشتري مع البائع في المبيع زمن الخيار والاصح خلافه قال الاذرعى في هذا الباب وقد سلف أن أحد المتصارفين اذا اقترض من الآخر ما قبضه ورده اليه عمابقي عليه ان الاصح والمنصوص الصحة فهذا أولى ونقل عن فتاوى القاضى البطلان في مسألة الشارح لان البغوى قال عقب ذلك قلت الاصح الصحة لانه تصرف من المشتري باذن البائع في زمن الخيار (قوله من أن المقبض الخ) بل لو قال له سلمه له عن جهة السلم لم يكف لان ذلك يكون بطريق التوكيل عن المحيل والشخص لا يكون وكيل في ازالة ملكه وهو المال المدفوع فان قبضه بزول ملك المقبض عنه ثم على كل تقدير الحوالة باطلة لكونها مانعة من قبض رأس المال (قول المتن ويجوز الخ) أي

أمر رأس المال (منفعة) كان يقول أسلمت إليك منفعة هذه الدار شهراني كذا (وتقبض بقبض العين) في المجلس لانه الممكن في قبضها فيه فلا يعكر على هذا ما تقدم ان المعبر في السلم القبض الحقيقي وهذه المسئلة مذكورة في النسخ ساقطة من الروضة (وإذا فسخ السلم) بسبب يقتضيه كإقطاع المسلم فيه (٢٤٦) عند حلوله (ورأس المال باق استرده بعينه) سواء عين في المقدم في المجلس

(وقيل لسلم اليه رد بده ان عين في المجلس درن العقد لانه لم يتناولها وعورض بأن العين في المجلس كالمعين في العقد ولو كان نالفا رجوع الي بده وهو المثل في المثلي والقيمة في المتقوم (ورؤيته رأس المال) المثلي (تسكني عن معرفة قدره في الاظهر) كالمعين وقد تقدم في البيع والثاني لا تسكني بل لا بد من معرفة قدره بالكيل في المكيل والوزن في الموزون والذرع في الذرع لانه قد يتلف وينسخ السلم فلا يدري بم يرجع واعترض باتيان مثل ذلك في الثمن والمبيع أما رأس المال المتقوم فتسكني رؤيته عن معرفة قيمته قطعاً وقيل فيه القولان ومحلها اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والقيمة ولا فرق عليهما بين السلم الحال والمؤجل (الثاني) من الامور المشترطة (كون المسلم فيه ديناً) كما فهم من التعريف السابق (فلو قال أسلمت إليك هذا الثوب في هذا العبد) فقبل (فليس بسلم) قطعاً ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) لا اختلاف للفظ

وخروج المسئلة عن موضوعها (قوله أي رأس المال) تفسير على الظاهر المراد بدليل ما بعده وان كان يصح كون المسلم فيه منفعة أيضاً (قوله هذه الدار) أو عدي أو عينا صفتها كذا أو منفعة نفسية كذا وهي أقبض نفسه امتنع عليه اخراجها (قوله ساقطة من الروضة) لعدم القبض الحقيقي المعبر هنا كما قاله السبكي والاسنوي والولي العراقي وقد أشار الشارح الى الجواب فتأمل (قوله في المجلس) المراد قبل التفرق ولو في غير المجلس والقبض هنا معتبر بما مر في البيع قبل قبضه فلا بد في الغائب من مضي زمن الوصول ومن النقل والتفريق قبل تفرقها (قوله باق) المراد كذلك في ملكه وان زاد وعاد (قوله استرده) ولو ناقصاً ولا أرض له في نقص وصف كشلل بخلاف نقص جزء كيد فبرجع بارش (قوله نالفا أي حاساً أو شرعاً وتعلق به حق على ما مر في اختلاف المتبايعين (قوله والذرع في المذرع) الصواب اسقاط هذه لان الكلام في المثلي الآن يقال ان ذلك بيان لما في البيع لا بقيد وجود مثله هنا (قوله فلا يدري بم يرجع) وردت به يدق صاحب اليد لانه غارم (قوله ومحلها) أي القولين في المثلي والمتقوم (قوله كما فهم) فذكره هنا للتصريح أو توطئة لما بعده كما مر (قوله أسلمت إليك) ومثله بعتك كذا في ذمتي سلساً ولا بد من ذلك كلفظ السلم من المبتدئ قبل قبول الآخر ولا عبرة به فيما بعده قال البلقيني وليس لنا عقد يتوقف على لفظ بعينه الا السلم والنكاح والكتابة (قوله هذا الثوب) أو دينار في ذمتي لان هذا رأس المال (قوله في هذا العبد) ومثله سكني هذه الدار لان منفعة العقار لا تكون الا معينة (قوله ولا ينعقد بيعاً) وان نواه على المعتمد (قوله ان يعقد بيعاً) هو المعتمد اعتباراً باللفظ والاحكام فيه أيضاً نابعة للفظ فلا يشترط قبض ثمنه في المجلس ويصح الاعتياض عنه وتسكني الخوالة به وعليه ويقبض بعينه لو كان رقيقاً وبالوضع بين يديه وغير ذلك من الاحكام نعم لا بد من تعيينه أو تعيين مقابله في المجلس ليخرج عن بيع الدين بالدين وتقدم أنه لا يصح الاعتياض عن المبيع في الذمة ولو غير مسلم فيه وما في النهج هنا من الاضطراب والترجيح مما يخالف ما ذكره غير معتمد (قوله ما تضمنه) قدر ذلك ليصح

كما لو جعلها ثمناً وصادقاً وأجوة وغير ذلك (قوله فلا يعكر) تفرغ على قوله لانه الممكن (قول المتن ورؤية رأس المال الخ) لسكني بكرة (قوله والذرع في المذرع الخ) هذا مع قوله السابق المثلي يقتضي ان المذرع يكون مثلياً أي وليس كذلك كما سيأتي في الغصب أن المثلي ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (قوله لانه قد يتلف الخ) فان قلت فاذا فرغنا على الاول وعرض مثل هذا كيف الحال قلت القول قول الغارم وهو المسلم اليه ثم محيل القولين اذا تفرقا قبل العلم بالقدر والأصح جزماً كما سيأتي في كلام الشارح (قوله بالقدر) يرجع الى قول المتن قدره في الاظهر وقوله والقيمة يرجع الى قوله عن معرفة قيمته (قول المتن كون المسلم فيه ديناً) أي لان لفظ السلم والسلف موضوع لذلك ثم المراد بالشرط ما لا بد منه لان كونه ديناً دخل في الحقيقة فليس خارجاً كما يسمى شرطاً (قول المتن ولا ينعقد بيعاً في الاظهر) لو قال بعتك هذا بلا ثمن ففي انعقاده شبهة هذان القولان (قول المتن بهذه الدراهم) مثله لو كانت في الذمة ثم ان جعلناه سلساً شترط التعيين والتسليم وان شترط التعيين لا يؤدي الى بيع الدين بالدين (قول المتن ان يعقد بيعاً) لو زاد المشتري مع هذا الذي صدر منه لفظ سلساً انعقد سلساً قاله الرافعي رحمه الله كذا نقل عنه الاسنوي ونازعه الاذرعى وقال انه لم يرد ذلك في الرافعي (قوله اعتباراً بالمعنى) أي وأما للفظ فلا يمارضه لان كل سلم بيع فعلي هذا لا يثبت فيه خيار الشرط ولا يجوز الاعتياض عنه ويجب تسليم رأس

المال فان لفظ السلم يقتضي الدينية والثاني ينعقد نظراً الى المعنى (ولو قال اشتريت منك ثوباً صفتها كذا بهذه الدراهم فقال بعتك ان يعقد بيعاً) لا سلساً اعتباراً باللفظ (وقيل سلساً) اعتباراً بالمعنى (الثالث) من الامور المشترطة فانضمنه قوله (المذهب انه اذا سلم بموضوع لا يصلح للتسليم أو يصلح

لم يكن له مؤنة (فلا) بشرط
 ما ذكره وتعيين موضع
 العقد للتسليم وان عين
 غيره تعين والمسئلة فيها
 نسان بالاشترط وعدمه
 فقول هما مطلقا وقيل هما
 في حالين قيل في غير الصالح
 ومقابله وقيل فيما له مؤنة
 ومقابله وقيل هما في الصالح
 ويشترط في غيره وقيل هما
 فيما له مؤنة ولا يشترط في
 مقابله وقيل هما فيما ليس له
 مؤنة ويشترط في مقابله والمقتضى
 بهما تقدم والكلام في السلم
 المؤجل أما الحال فيتعين
 فيه موضع العقد للتسليم ولو
 عين غيره جاز وتعين
 والمراد بموضع العقد تلك
 الجهة لان ذلك الموضع يعينه
 (ويصح) السلم (حالا
 ومؤجلا) بأن يصرح بهما
 ويصدق بهما تعريفه
 السابق (فان أطلق) عن
 الحال والتأجيل (انعقد
 حالا) كالتن في البيع
 (وقيل لا ينعقد) لان المعتاد
 في السلم التأجيل فيحمل
 المطلق عليه ويكون كالمؤجل
 ذكره أجملا بمجھولا
 (ويشترط) في المؤجل
 العلم بالاجل فان عين شهر
 العرب أو الفرس أو الروم
 جاز لانها معلومة مضبوطة
 (وان أطلق) الشهر (حمل
 على الهلالي) لانه يعرف

الحمل (قوله ولعله) أي من الحمل الذي يطلب تحصيله منه الى محل العقد (قوله) ويتعين موضع العقد (ان
 كان صالحا والا فلا بد من البيان (قوله تعين) أي القبر وان كان محل العقد صالحا (قوله) وقيل هما في
 الصالح) وسكت عن عكس هذه الطريق لانها المذكورة في كلام المصنف وألا فجملة الطرق حينئذ به هذه
 سبعة وبقي طريقة ثامنة هي المذكورة في كلام المصنف ثانيا لانها ملققة من طريقين من هذه الطرق
 المذكورة ولذلك جعلها لركبتي ثلاثة أوجه فتأمل (قوله موضع العقد) أي حيث صالح وان كان له
 مؤنة فان لم يصح تعين البيان ومتى عينوا غير صالح بطل العقد ومتى خرج محل التسليم عن الصلاحية تعين
 أقرب محل اليه ولو ابعده من الأول ولا أجر ولا خيار بل لو طلب المسلم التسليم في الذي خرج عنها لم يجب اليه
 لتعين الاقرب شرعا كالنص عليه (قوله تلك الجهة) فيكفي أي موضع منها وان لم يرض به المسلم ولا يلزمه
 انتقاله الى منزله ولو قال في أي مكان من الجهة أو البلد لم يفسد كالمؤجل في أي البلاد
 شئت أو في بلد كذا أو بلد كذا (قوله حالا) خلافا للثلاثة ولا ترد الكتابة لبحر الرقيق فيها (قوله العلم
 بالاجل) أي للعاقدين ويكفي عنهما أن يكون في مسافة عدوى من يعرفه عدلان أو عددا تواتر في الخبر أو
 الخبر عنه ولو من كفار ولا يكفي عدل واحد (قوله شهر العرب) وأولها المحرم ويحمل أوله وغرته وهلاله
 على أول جزعته وآخره وساخه وفراغه على آخر جزء منه وكذا البقية فان قال فيه لم يصح العقد والاجل
 بالنبروز صحيح وهو نزول الشمس أول برج الميزان وهو نصف شهر توت القبطي والمشهور الآن أنه أوله وكذا
 بالصليب وهو سابع عشر شهر توت والمهرجان بكسر الميم وهو نزول الشمس أول برج الحمل وهو نصف
 شهر برمها القبطي ولا يجوز بفصح النصارى بكسر الفاء ولا بقطير اليهود وحماعيدان لهما م كمانص
 عليه الشافعي رضي الله عنه لاختلاف وقتيهما قال بعضهم ولعل ذلك كان في زمنه والافهما الآن في زمن
 معين عندهم ورد بان وقتهما قد يتقدم وقد يتأخر كما يعرفه من له المام بحساب القبط فراجع (قوله وان
 أطلق الشهر) فلم يقيد به بعبارة ولا غيره كما ذكره على الهلالي وان خالف عرف العاقدين (قوله
 لانه عرف الشرع) ولا يحمل على الفارسي ولا الرومي ولا القبطي وأول شهر الفرس فروردين ماه وأول

المال في المجلس وعلى الاول يجوز الاعتياض عن التوب على الاظهر ويجوز الاولان (قوله فقول هما مطلقا
 الخ) يريد أن في المسئلة ست طرق غير الطريق الذي في المتن فقد ذكر السبكي انها طريقة سابعة حيث قال
 بعد حكاية الست والسابع ان لم يصح وجب بيانه وان لم يصح فتلاثة أوجه ثانيا ان كان له مؤنة وجب والا
 فلا (قوله وتعين) بخلاف البيع لان السلم يقبل التأجيل فقبل شرطه يتضمن التأخير بخلاف البيع (قول
 المتن حالا ومؤجلا) أما المؤجل فبالانفاق وقوله تعالى الى أجل مسمى وأما الحال فخالف فيه الأئمة الثلاثة لما
 انه اذا جاز مؤجلا في الحال أجوز لانه عن الفرار بعد (قول المتن العلم بالاجل) أي فلا يصح بالميسرة خلافا
 لابن خويرة ولا لحصاد والدراس وقدم الحاج خلافا لما لك لنا الآية وحديث الى أجل معلوم والقياس على
 محي المطر وقدم زيد (قول المتن فان عين الخ) شهر العرب واحد ثلاثون وواحد تسع وعشرون الا اذا
 الجهة فانه تسع وعشرون وخمس وشدس فالسنة العربية ثمانية وأربعون وخمسون وخمس وشدس يوم وشهور
 الفرس كل واحد ثلاثون الا الاخير خمسة وثلاثون وأما شهر الروم فالثاني والسابع والتاسع والثاني عشر
 ثلاثون ثلاثون والخامس ثمانية وعشرون بع يوم والسبعة الباقية أحد وثلاثون فتكون سنتهم ثمانمائة
 وخمسة وستين وبع يوم فاذا صار الربع أكثر من نصفه يذبح في الخامس فتصير أيام الخامس تسعة وعشرين
 وأيام السنة ثمانمائة وستة وستين يوما والسر يانية كالرومية الا في القسمية ويجوز التوقيت بالنبروز والمهرجان
 والاول وقت نزول الشمس برج الميزان والثاني وقت نزولها برج الحمل ويجوز أيضا بفصح النصارى وقطير
 اليهود وحماعيدان المخصص بعرفتهما الكفار ونص الشافعي على المنع وأخذ باطلاقه بعضهم تحريزا من

الشرع وذلك بان يقع العقد أوله (فان انكسر شهر) بان وقع العقد في ثمانية والتأجيل بأشهر (حسب

ور بيع (ويحمل على الاول) من العيدين والجماديين والربيعين لتحقق الاسم به والثاني لا يصح لتردده بين الاول والثاني
 فصل يشترط كون المسلم فيه مقدور اعلى تسليمه عند وجوب التسليم) وذلك في السلم الحال بالعقد وفي المؤجل بحلول الاجل فان أسلم في منقطع عند الحلول كالرطب في الشتاء لم يصح وهذا الشرط من شروط البيع المذكورة قبله وذ كرطوبة لقوله (فان كان يوجد ببلد آخر صح) السلم فيه (ان اعتمد نقله للبيع) للقدرة عليه (والا) أى وان لم يعتمد نقله لتبيع بأن نقله على تدور اوله ينقل أصلاً واعتمد نقله لغير البيع كالهدي (فلا) يصح السلم فيه لعدم القدرة عليه وهذا التفصيل ذكره الامام وقال لا تعتبر مسافة القصر هنا ونازع الرافعي في الاعراض عنها بما سياتى قريباً (ولو أسلم فيما يبيع فانقطع في محله) بكسر الحاء أى وقت حلوله (لم يفسخ في الاظهر) والثاني يفسخ كالونف المبيع قبل القبض وأجاب الاول بان المسلم فيه يتعاق بالذمة (فيتخير المسلم بين فسخه والمبر حتى يوجد) عن التتمة وأشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كأصلها فان أجاز ثم بداله ان يفسخه من الفسخ

شهور الروم نذر بن الاول وأول شهور القبط توت وأما باقها فقد كور في محله (قوله في اليوم الاخير) قال شيخنا الرملى أوليته وفيه نظر فراجع (قوله ولا يتم اليوم مما بعدها) وان نقص آخرها يكمل من آخرها ان كمل (قوله ويحمل على الاول) ان وقع العقد قبله والافعل على الثاني وقد يراد بالاول ما يلي العقد منها (فصل) في بقية شروط السلم (قوله مقدور اعلى تسليمه) أى تسلمه كاسر بلا مشقة لا تحتل عادة (قوله بحلول الاجل) أى ان يعلم حالة العقد قدرته عليه عند حلول الاجل وقال الامام مالك وعند العقد وقال الامام أبو حنيفة وفيما بينهما (قوله وذ كرطوبة الخ) قد ذكره مستدرك ولم يقل كغيره ان القدرة هنا غير هال انها متارة تعتبر حالة العقد كفى السلم الحال وتارة تتأخر كفى المؤجل بخلاف بيع المعين اه لانه مردود فانه ان اريد وصفه بالقدرة فهو حالة العقد مطلقاً كما مر أو اراد القدرة على التسليم بالفعل فهي عند وجوده مطلقاً وتأخرها في المؤجل لعدم وجوده الا أن يقال ان القدرة على الثاني لما اختلف وقتها احتيج لذكر هذا الشرط للتنبيه عما يفتأمل (قوله اعتمد نقله) أى الى محل التسليم وعلم من الاعتياد عدم الصحة فيما لا يغلب نقله للبيع (قوله كالهدي) أى ولم تجر عادة المهدي اليه بالبيع ولم يكن هو المسلم اليه والافيصح فيهما قاله شيخنا ونوزع في الثانية (قوله لا تعتبر مسافة القصر) هو المعتمد (قوله ونازع الرافعي) الامام نقله عن الأئمة كفى شرح الروض (قوله بما سياتى قريباً) من أن المسلم اليه لا يكف تحصيل المسلم فيه من مسافة القصر وأجيب بأنه لا ضرر على المسلم اليه هنا لان أرباب البضائع يتناولونها للبيع الى محل التسليم بخلاف ما ياتي (قوله فانقطع كاه) أو بعضه ومثله تعذر تحصيله بغيبه المسلم اليه (قوله بين فسخه) أى العقد في جميعه ولا يصح في بعضه وان قبض بعضه الآخر حتى لو فسخ في بعضه انفسخ في جميعه كذا قالوا هنا وقد مر أنه اذا تفرق بعد قبض بعض رأس المال صح فيه بقدره من مقابله فقياسه هنا كذلك الا ان يفرق فراجع (قوله الى تصحيح الثاني) وهو كون الخيار على التراخي وهو المعتمد (قوله وفيهما) أى الروضة كأصلها فهو عطف على فيها مواقيتهم (قوله ولا يتم اليوم الخ) أى خلافاً للامام حيث قال لو عقد وقد بقي من صفر لحظة وأجل بثلاثة أشهر فنقص الربيعان وجمادى حسب اليبعان بالاهلة ويضم جمادى الى اللحظة من صفر ويكمل من جمادى الآخر بيوم اللحظة قال الامام عقب هذا وكنت أود لو أكتفى بهذه الاشهر فانها عريضة كوامل قال الرافعي والذي عناه نقله المتولى وغيره وقطعوا بالحلول بانسلاخ جمادى انتهى وقوله بانسلاخ جمادى أى اذا كان ناقصاً كما هو صورة المسئلة فلو تم وكان العقد وقت الزوال مثل من اليوم الاخير من صفر حل بزوال اليوم الاخير من جمادى واعلم ان اذا اكتفينا بالثلاثة الاشهر النواقص تكون تلك اللحظة التي من صفر معتبرة أيضاً على الاشهر ولا تنقصها من الشهر الاخير
 فصل يشترط كون المسلم فيه الخ (قوله وفي المؤجل الخ) خالف في ذلك أبو حنيفة رضى الله عنه فاشترط القدرة فيه من العقد الى المحل لنا أنه صلى الله عليه وسلم قدم المدينة فوجدهم يسلفون في النمار الستين والثلاث ومن البين انقطاعها في هذه المدة وذهب مالك الى الاشتراط عند العقد والمحل فقط ولو غاب على الظن حصوله بمسقة كالتقدر الكثير من الباكورة فهو مجوز عنه شرعاً (قوله بما سياتى) يرجع الى قوله ونازع الرافعي (قول المتن في الاظهر) هذا الخلاف جار ولو كان سبب الانقطاع بتقصير المسلم اليه في الاعطاء وقت المحل أو موته قبل الحلول أو غيبه أحد العاقدين وقت الحلول ثم حضر فوجدته انقطع في حل الغيبة بعد المحل (قوله يتعاق بالذمة) أى وكان كافلاً للمشتري بالتمن

(قوله) فيطالب به وخياره على الفور والتراخي وجهان في الروضة
 عن التتمة وأشار الى تصحيح الثاني من قوله فيها كأصلها فان أجاز ثم بداله ان يفسخه من الفسخ وفيه ما لو أسقط حقه من الفسخ

لم يسقط في الاصح (ولو علم قبل الحمل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار قبله في الأصح) لأنه لم يجز وقت وجوب التسليم والثاني له الخيار لتحقق الجزئي الحالو يأتي مع الخيار القول بالانقضاء ثم الانقطاع الحقيقي للسلم فيه الناشئ بتلك البلدة ان نصيبه جائحة تستأصله ولو وجد في غير ذلك البلد لكن يفسد ببقائه ولم يوجد الا عند قوم امتنعوا من بيعه فهو انقطاع بخلاف ما لو كانوا يبيعونه فمن غال فيجب تحصيله ويجب نقل الممكن نقله مما دون مسافة القصر أو من مسافة لو خرج اليها بكرة أمكنه (٢٤٩) الرجوع الى أهله ليلا وجهان نقلهما

صاحب التهذيب في آخرين أصحهما الاول وقال الامام لا اعتبار بمسافة القصر ولا يفسخ السلم قطعا وقيل فيه القولان انتهى (و) يشترط (كونه) أي السلم فيه (معلوم القدر كيلا) فيها يكال (أو وزنا) فيها يوزن (أو عدا) فيها يعد (أو ذراعا) فيها يذرع (ويصح المكيل) أي سلمه (وزنا وعكسه) أي الموزون الذي يتأني كيله كيلا وهذا بخلاف ما تقدم في الربويات لان المقصود هنا معرفة القدر وهناك المماثلة إعادة عهده صلى الله عليه وسلم كما تقدم وحمل الامام اطلاق الاحكام جواز كيل الموزون على ما يعد الكيل في مثله ضابطا حتى لو أسلم في فتات المسك والعنبر ونحوهما كيلا لم يصح لان القدر اليسير منه مائة كثيرة والكيل لا يعد ضابطا فيه وسكت الرافعي على ذلك ثم ذكر انه يجوز السلم في اللآئي الصغار اذا هم وجودها كيلا أو وزنا قال

يقطع النظر عن المقابل (قوله لم يسقط في الأصح) هو المعتمد (قوله ويأتي الخ) مراده حكاية قول ثالث بناء على القول بثبوت الخيار والمعنى انه اذا قلنا لا خيار فلا انقضاء قطعا وان قلنا بالخيار فلا انقضاء على الاصح وقيل يفسخ فتأمل (قوله الناشئ بتلك البلدة) صفة للانقطاع الذي لا ينشأ الا بالبلد الواجب فيها التسليم (قوله يستأصله) أي في جميع البلاد اخذ ما بعده (قوله بمن غال) أي وهو بمن مثله والام يجب تحصيله على المعتمد ومثله ارتفاع الاسعار (قوله أو من مسافة لو خرج الخ) وهي مسافة العدى وهي تنقص عما قبلها بما بين المسافتين (قوله أصحهما الاول) وهو دون مسافة القصر أي مسافة العدى وهو المعتمد (قوله وقال الامام من جوح) والمعتمد خلافه هنا (قوله ويشترط الخ) هذا الشرط معلوم من البيع أيضا لان السلم من البيع في التمة وذكروه توطئة لما بعده ولعل سكوت الشارح عن التنبيه عليه اعتمادا على ما ذكره أولا (قوله وعكسه) وكذا يصح في الموزون عدا اذا علم قدره بالاستفاضة كالقدين خلافا للجرجاني لكن لا بد من الوزن عند التسليم (قوله الذي يتأني كيله) وهو ما جرمه كالجوز فأقل (قوله على ما يعد الخ) أي فهو مما يتأني كيله فليس مفهوما ما قبله (قوله لم يصح لتعذر الجمع) بين الكيل والوزن وهو المعتمد (قوله اللآئي الصغار) وهي ما تطلب للتداوى للآلزينة وقدرها بعضهم بمائة الواحدة سدس دينار وردده شيخنا الرملي (قوله كيلا وزنا) هو المعتمد فيهما (قوله بخالف الخ) المعتمد ما ذكره الرافعي وليس فيه مخالفة لان اللآئي كالجوب لا تنكس في المكيل بثقل اليد مثلا بخلاف نحو المسك (قوله صاع) هو اسم للوزن أصالة لانه أربعة أمداد والمد والدرط وثلث بالبغدادي ثم صار اسم الكيل عرفا وهو المراد هنا فكلام المصنف صحيح (قوله لان ذلك) أي الجمع بين الكيل والوزن متعذر كما مر (قوله في البطيخ بكسر الباء) ويجوز فتحها وتأخيرها عن الطامع كسر الطاء كما مر (قوله والجمع فيها) أي المد كورات سواء الواحدة والجملة بين العدى والوزن مفسد وهو المعتمد عند شيخنا الزبدي واعتمد شيخ الاسلام الصحة في الجملة دون الواحدة وفي شرح شيخنا اعتماد الصحة مطلقا ولو في الواحدة اذا أريد بالوزن التقريب وكلام ابن حجر يوافقه وعليه يحمل كلام الشارح ومثله البيض وذرع الثياب (قوله لم يصح في الجوز كيلا وزنا) ومثله كل ما كان مثله أو دونه في الجرم كالبنديق

(قوله ويأتي الخ) من ثم قيل لو قال المؤلف يتغير حكم الانقطاع في الأصح كما في الروضة كان أولى (قوله الناشئ بتلك البلدة) قيد به توطئة لقوله الآتي ولو وجد في غير ذلك البلد (قوله بمن غال) بحث السنوي ان المراد ارتفاع الاسعار وهو مع ذلك بمن مثله والافلا يجب كالا يجب على الغاصب (قوله ولا يفسخ السلم قطعا) قال الأذري مراده لا يفسخ قطعا بل يثبت الخيار وان كان يمنع ايراد العقد عليه كما صرح هو به انتهى (قوله وهناك المماثلة) عبارة غيره بخلاف الربويات فان الغالب عليها التعبد (قوله لان ذلك يعز وجوده) وكذا الثياب اذا اشترط وزنها كذا يعز مع الذي يعتبر فيها من الصفات العرض والطول وغير ذلك بخلاف الخشب لا مكان تحته ثم الثياب يعتبر فيها العدم القدر كاللبن (قول المتن والرماني) وكذا البيض والاربع والبقول (قوله مفسد لما تقدم) نقل في شرح الروض عن السبكي وغيره ان محل ذلك اذا شرط

(٣٢ - قلوبى وعميره - نانى) في الروضة هذا مخالف لما تقدم عن الامام فكأنه اختار هنا ما تقدم من اطلاق الاحكام انتهى (ولو أسلم في مائة صاع حنطة على ان وزنها كذا لم يصح) لان ذلك يعز وجوده (ويشترط الوزن في البطيخ) بكسر الباء (والباذئجان) بفتح المعجمة وكسر هاء والقائه بالثلثة وبالمد (والسفرجل) بفتح الجيم (والرمان) فلا يكفي فيها الكيل لانها تتجافى في المكيل ولا تعد نكثرة التفوت فيها والجمع فيها بين العدى والوزن مفسد لما تقدم بل لا يجوز السلم في البطيخة والسفرجلة لانه يحتاج الى ذكر حجمهما مع وزنها فيورث عزه الوجود (ويصح) السلم (في الجوز والوزن بالوزن في نوع نقل اختلافه) بلفظ قشوره ورقتها بخلاف ما يمكنه اختلافه بذلك فلا يصح

السلم فيلا خلاف الاغراض في ذلك وهذا المستمركة الامام على اطلاق الاصحاب قال المصنف في شرح الوسيط بعد ذكره والمشهور في الذهب هو الذي أطلقه الاصحاب ونص عليه الشافعي (وكذا) يصح السلم فبإذ كر (كيلا في الاصح) والثاني لا تجافيه في المكيل ولا يجوز بالعدد (ويصح في اللبن) بكسر الباء (بين) (٢٥٠) العدولوزن) فيقول مثلا ألف لبنة وزن كل واحدة كذا لانه يضرب عن

والفستق والشمش (قوله والمشهور الخ) هو المعتمد (قوله اللبن بكسر الباء) وهو الطوب غير المحرق ومثله بعد حرقه ان لم يكن رخوا وكذا الخرف ان انضبط ومعياره العدد وسيأتي وكذا الخشب لغير القود أخدم من العلة والاعتبار فيه الوزن فقط (قوله على التقريب) أي عند الاطلاق فان أريد التحديد اعتبر (قوله مستحب) هو المعتمد (قوله لكن بشرط) أي على القولين (قوله ولو عين كيلا) أو وزنا أو نحوه فسد المقد (قوله ان لم يكن ذلك الكيل معتادا) بان لم يعلم مقداره فان علم للعاقدين وعدلين صح ويجب تعيين المكيل ان تعدت المكاييل ولا غالب وتعيين ذراع اليد مقسد ان لم يعلم قدره كما لا احتمال الموت (قوله وقطع الشيخ أبو حامد الخ) هو المعتمد لعدم تعيين النوع فيه (قوله قريبة صغيرة) أي من حيث فلة عمرها وعكسها الكبيرة واعتبار القرية للبالغ ولأجلها ذكرت هذه المسئلة هنا مع أنها من القصرة على التسليم (قوله في قسر معلوم منه) فيبطل في كله بالأولى وان اعتيدت نقل مثله وأجود منه إليها صح ويتمين عمرها ولا يجب قبول غيره الأاجود منه (قوله والثاني) هو مقابل الأصح في المكيل المعتاد قبله وهذا معني ما في الروضة أنه ان أفادت ترويعا صح قطعها والافعلى الأصح (قوله معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلى شهادة ولو رجلا وامرأتين بأن يوجد في دون مسافة القصر وقال شيخنا دون مسافة العدوى كما مر وفي شرح شيخنا في محل التسليم (قوله وذ كرها في العقد) بلفظ يعرفها من تقدم فلا يكفي ذكرها قبل العقد ولا بعده ولو لم يجلس ولا ينتهيا لمقاوم قبل عن شيخنا الرمي من الاكتفاء بنيتها في العقد

الوزن لكل واحدة بخلاف ما اذا قال مائة بطيخة وزن جلتها كذا فإنه يصح اتفاقا (قول المتن وكذا كيلا) أي قياسا على الحبوب (قوله لكن بشرط الخ) الظاهر اننا لو قلنا بالأول اشترطنا هذا أيضا (قول المتن ان لم يكن معتادا) زاد الاسنوي ولم يعلم قمر الذي يحويه (قوله وبلغو شرط ذلك الكيل) قال الاسنوي المراد بالتعيين تعيين الفرد من المكاييل أما تعيين نوع المكيل بالقبلة أو التنصيص فلا بد منه (قوله لانه ينقطع) وكذا لا يجوز السلم في لبن غنم بأغنامها أو صوفها أو وبرها أو سمها أو جنبها نص عليه وهو الأصل في ذلك ما روى عبد الله بن سلام رضي الله عنه ان زيد بن سعة قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا محمد هل لك أن تبيعني تمرا معلوما الى أجل معلوم من حائط بني فلان فقال لا يهودي لأبيعك من حائط مسمى الى أجل مسمى ولكن أبيعك وسوقا مسماة الى أجل مسمى زيد بن سعة سلم وشهد المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من علامات النبوة شيء الا وقد عرفته في وجه محمد صلى الله عليه وسلم (قوله تلوه عن الفائدة كتعيين المكيل) أي فيفسد العقد في وجهه ويصح في آخر وبلغو الشرط وهو الأصح (قول المتن معرفة الأوصاف) أي للعاقدين وعدلين كما سيحكي ثم هو معطوف على المسئلة أول الفصل (قول المتن التي يختلف بها الغرض) لان القيمة يختلف بسببها وقول الشارح وينضبط بها المسلم فيه هو بمعنى قول السبكي من هذا الشرط يؤخذ ان شرط المسلم فيه أن يكون مما ينضبط بالصفات المذكورة ونبأ بضال أنه لا بد من أن يزداد في الضابط من الاوصاف التي لا يدل الأصل على عدمها ليخرج نحو القوة والكتابة والضعف والامية في العبد وان يخرج بالتي يختلف بها الغرض نحو التكاثر والكحل والسمن في الرقيق (قوله وينضبط) صرح به لانه مستفاد من المذكور قبله ولبلائهم قول المتن الآتي فلا يصح الخ الذي هو نتيجة الشرط المذكور (قول المتن وذ كرها) الضمير فيه يرجع الى قوله ومعرفة الاوصاف (قول المتن على وجه الخ) لان السلم غرر فلا يجوز الا فيما يوثق

اختيار فلا يعز والامر في وزنه على التقريب قال في الروضة ان الجمع فيه بين العد والوزن اشترطه الحراميون ولم يضبر الصراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي في الام على انه مستحب فيه ولو تركه فلا بأس لكن ينسقط أن يذ كر طوله وعرضه ونخاته وانه من طين معروف (ولو عين كيلا فسد) السلم (ان لم يكن) ذلك الكيل (معتادا) كالكوز لانه

قد يتلف قبل المحل ففيه غرر بخلاف ما لو قال بعثك مل هذا الكوز من هذه البصرة فإنه يصح في الاصح لعدم الغرر والسلم الحال كالمؤجل أو كالبيع وجهان وقطع الشيخ أبو حامد بأنه كالمؤجل (والا) بان كان الكيل معتادا (فلا) يفسد السلم (في الاصح) وبلغو شرط ذلك الكيل لانه لا غرض فيه ويقوم مثله مقامه والثاني يفسد لتعرض الكيل للتلف والوجهان جار يان في البيع (ولو أسلم في عمر قريبة صغيرة) أي في قدر معلوم منه (لم يصح) لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء

(أر عظمة صح في الاصح) لان عمرها لا ينقطع غالباً والثاني يقول ان لم يفتتنو يعا فسد تلوه عن الفائدة كتعيين المكيل بخلاف بقليحه ما اذا أفاده كعقلى البصرة فانه مع عقلى يفسد اصنف واحد وكل منهما يمتاز عن الآخر بصفات وخواص (و) بشرط لصحة السلم (معرفة الاوصاف التي يختلف بها الغرض اختلافا ظاهرا) وينضبط بها المسلم فيه (وذ كرها في العقد على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود فلا يصح) السلم

كالمقود عليه في النكاح لم ير نضه شيخنا قال ويفرق بينها باختلاف اللغات هنا (قوله فيما لا ينضب مقصوده)
 بان لم يعلم مقدار كل جزء منه والمنضب خلافه وهذا هو المتمد (قوله وفي التحرير) للنووي ذكر الدهن مع
 الاولين وهما المسك والعنبر وسكت عن العود والكافور وهو ما في شرح شيخنا والدهن المذكور كل دهن
 وقيل دهن البان (قوله وخف) أي لا يصح السلم فيه الا مفردا جديدا من غير جلد (قوله در ياق) بدل المهلة
 أوله أو طاء مهلة بدلها أو مثناة كذلك ويجوز اسقاط التحنية في الاولين مع تشديد الراء وكل منهما بضم أوله
 أو كسره ففيه عشر لغات وقال الجلال لغات الطاهر دينة (قوله نباتا) هو بنون فوحدة فثناة فوقية آخره على
 الاولى ليناسب ما بعده بقوله واحدا أو حجر اخلافا لمن ضبطه بموحدتين تأتيهما مشددة وآخره نون لانه بمعنى
 شئ واحد قد كروا واحد بعده مستدرك (قوله وهما) أي العنابي والخز مقصودا ركانهما برفع أو ركانهما على
 النياية عن الفاعل ولا يصح اضافتهما فامل (قوله وجبن) بضم فسكون أو بضمين مع تخفيف النون
 وتشديد هانم ان تهري أو كان عتيقا لم يصح السلم فيه لعدم ضبطه والسلم المملح مثله (قوله من مصالحه) أي
 مصالح كل منهما ما يز بد الاقط بيسر دقيق (فرع) تقدم عن شيخنا انه لا يصح بيع القشطة ولا بيع العسل
 بشمعه ولا بيع الزبد ولو بالدرهم فيها فقوله هنا كغيره انه يصح السلم في الزبدان خلاص غير مخيض وفي
 القشطة ولا يصح ما فيها من بعض نظرون أو دقيق ارز وفي العسل بشمعه مخالفا لذلك مع أن السلم أضيح من
 البيع فالوجه عدم الصحة في ذلك وليس الشمع في العسل كالنوى في التمر لان الشمع مقصود لذاته وليس بقاؤه
 فيه من مصالحه كما هو ظاهر جلي لانه ان عجن معه فهو كالجوة المجبوة المختلطة بالنوى فلا يصح والا فالشمع
 مانع من معرفة قدر العسل فيه فهو من الجهل باخذ المقصودين على أنه مانع من رؤية العسل فيه أيضا لانه ظرف
 له والشهد في كلام المصنف براديه من حيث الصحة العسل الخالص من شمعه فقط لامعه كما يصرح به ماسيا في
 في ذكر وصفه عند العقدر وتفسير الشارح له بيان لغناه اللغوي في ذاته أو لضرورة كونه من المختلط الذي
 في كلام المصنف على أنه غير مختلط فتأمل وافهم والحق أحق من المراد يصح السلم في المخيض ان خلاص
 الماء وكذا يصح في اللبن بسائر أنواعه الا الحامض لاختلاف حموضته (قوله بفتح الشين وضمتها) أي مع
 سكون الهاء وبكسر همامعا (قوله ومقابل الاصح الخ) يفيد أن الخز وما بعده معطوفة على العنابي فهي من
 أمثلة المضبوط وما في شرح شيخنا تبع لابن حجر غير مستقيم فراجع (قوله قائل الخ) وأجابوا بأن الماء
 ضروري في الخل والشمع في العسل كالنوى في التمر والملاح للحل والحرير وغيره مضبوط كما مر كذا قالوا
 وقد علمت ما في الشمع والعسل فالحق فيه ما قاله الوجه الثاني (قوله لا الخبز) أي يخبز قنه الكفاية والقطائف
 وكذا ما يقبل ومنه الزلاية أو ما يشوى ومنه البيض (فرع) يصح السلم في السموط لعدم تأثير النار فيه قال
 شيخنا الزبدي ويصح السلم في النيلة باللام والنيدة بالهال وخالفه شيخنا الرملي في الاولى وعدها كالخبز
 بتسليمه (قوله كالمختلط) لو قال من المختلط الخ كان صوابا لما سيجيء من ان العنابي والخز يجوز السلم فيهما
 (قوله عبارة الرافعي) يريد انها أولى من عطف المتن الخلف على الهريسة فان قدر العطف على المختلط سهل
 الامر (قول المتن وتر ياق) وكذا النشا والحلوى (قوله الوبر) أي ذلك هو النوع الرفيع منه (قوله وهما
 مقصود) بالتونين لا بالاضافة (قول المتن وجبن الخ) هذا ليس من نوع العنابي لان المقصود فيها واحد والياق
 من مصالحه أو هما واحد ما خلفه قال الرافعي المختلطات أربع مقصودا ركانه ولا ينضب كالهريسة الثاني
 هنا الا أنه ينضب كالعتابي الثالث ما كان المقصود واحدا وغيره من مصالحه كالجين الرابع الخلق
 كالشهد ومن ثم قال الاسنوي ينبغي ان تكون هذه الخمسة معطوفة على المختلط دون العنابي وكان
 ينبغي ان يقدم الشهد على الاربعة أو يؤخره (فرع) قال الماوردي لا يجوز السلم في الكشك
 (قوله كل منهما) قضية هذا ان الاقط فيه منفحة (قوله بشمعه خلقة) فكان كالنوى في التمر (قول المتن

فما لا ينضب مقصوده)
 كالمختلط المقصود الاركان)
 التي لا تنضب (كهرسة
 ومجنون وغالية) هي مركبة
 من مسك وعنبر وعود
 وكافور كذا في الروضة
 كاصلها وفي التحرير ذكر
 الدهن مع الاولين فقط
 (وخف) عبارة الرافعي وكذا
 الخفاف والنمال لاختلافها
 على الظهارة والبطانة والحشو
 والعبارة تضيق عن الوفاء
 بذكر أطرافها وانعطافاتها
 (وتر ياق مختلط) فان كان
 نباتا واحدا أو حجر اجاز السلم
 فيه (والاصح يحتمل في المختلط
 المنضب كعتابي وخز) من
 الثياب الاول مركب من
 القطن والحرير والثاني
 من الابر يسم والوبر أو
 الصوف وهما مقصود
 أركانها (وجبن واقط) كل
 منهما فيه مع اللبن المقصود
 الملاح والانفحة من مصالحه
 (وشهد) بفتح الشين وضمتها
 هو عسل النحل بشمعه
 خلقة (وخل تمر أو زبيب)
 وهو يحصل من اختلاطها
 بالماء ومقابل الاصح في
 السبعة ينبي الانضباط فيها
 قائل كل من الماء والشمع
 والملاح والحرير وغيره يقل
 ويكثر (لا الخبز) أي لا يصح
 السلم فيه (في الاصح عند
 الاكثرين) لان ملحها يقل
 ويكثر وتأثير النار فيه غير
 منضب والاصح عند الامام
 ومن تبعه الصحة لان الملاح
 من مصالحه ومنه كفيه

وتأثير النار فيه منضبط (ولا يصح) السلم (فيما تدبر وجوده كاهم الصيد بموضع العزة) أي بالموضع الذي يعز وجوده فيه لا تنفاه الوثوق بتسليمه (ولا فيما لو استقصى وصفه) الذي (٢٥٢) لا بد منه في السلم (عز وجوده) لما ذكر (كاللؤلؤ والكبار واليوافيت) لانه

لا بد فيها من التعرض للحجم والشكل والوزن والصفاء واجتماع ما يدكر فيها من هذه الاوصاف تدبر واحترز بالكبار عن الصغار وقد تقدمت وهي ما تطلب للتداوى والكبار ما تطلب للترين (وجارية وأختها أو ولدها) لان اجتماعها بالصفات المشروطة فيما نادر (فرع يصح) السلم (في الحيوان) لانه ثبت في القصة قرضا في حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم افترض بكر اقميس عليه السلم في الابل وغيرها من الحيوان (فيشترط في الرقيق ذكر نوعه كتركى) وروى فان اختلف صنف النوع وجب ذكره في الاظهر (وذكر (لونه كايض) واسود (ويصف بياضه بسمرأة وشقرة) وسواده بصفاء أو كدرة فان لم يختلف لون الصنف لم يجب ذكره (وذكر (ذكورته أو أنوثته وسنه) كايض است أو سبع أو محتم (وقده طولاً وقصراً) ربعة) وكله على التقريب) وفي الروضة كاصلها والمحرر والامر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلاً بلاز يادقولا نقصان لم يجز لتدبره ويعتمد قول العبد في الاحتلام وكذلك في السن ان كان بالغاً والافقول سيده ان ولد في الاسلام والافقول

وهذا التشبيه يفيد البطلان في الثانية بالاولى فتأمل (قوله وتأثير النار فيه منضبط) مردود (قوله ولا يصح فيما تدبر الخ) وصححه شيخنا الرمي فيمن هو عنده وفيه نظر (قوله كاللؤلؤ والكبار) وهو ما يطلب للزينة كاذ كره الشارح (قوله وهي) أي الصغار ما تطلب للتداوى فيصح فيها كيلا ووزنوا ولا نظر لاصغر أو كبر فيها كاذ كره الشارح أيضا (قوله وجارية أو ولدها) ومثلها نحو دجاجة وافرأخها (تنبيه) علم عما ذكر أنه يصح السلم في الادعاء غير المترجحة بالأوراق قال شيخنا وكذا ما في المترجحة بها ان عصرت بعد المزج وفيه نظر وأنه يصح السلم في الوبر والشعر والصوف والريش مالم يعين حيوانها في الحرير والقز بعد نزح دوده وفي القطن والغزل والكتان بعد نقض ساسه أو رؤسه وفي الحديد والنحاس ونحوها وفي أنواع المياه كماء الورد وفي أنواع العطر كالمسك والزعفران وفي أنواع البقول كالسلي والبصل وفي نحو الجزر بعد ازالة ورقه وفي النشا والقمح والبريس والتبن والنخلة والخطب ولوشعشعاً وفي قصب السكر بعد نزح قشره الاعلى وقطع طرفه وفي الجبس والجبر والزجاج ونحوها من بقية المعادن والجواهر نعم قال الماوردي لا يصح في العقيق لاختلاف أحجاره ويصح في الصابون ومعياري جميع ذلك الوزن ويذكر في كل واحد منها ما يليق به من جنسه ونوعه وصفته وبلده وكبره وغير ذلك مما يمكن فيه وأنه يصح في الارز والعلس بعد نزح قشرهما وفي الهفتي ومعيارهما الكيل ويذكر فيهما ما في الحبوب ويصح في الورد والبياض بالعدو ويذكر فيه جنسه ونوعه وطوله وعرضه وغلظه ورقته وصنغته وزمنه صيفا وخريفا وغيرهما يصح في المجرة والكيس والمجونة بدون نواها دون المجونة معه ولا يصح في الكشك المعروف والله أعلم (قوله فرع) زاد الترجمة به لطول الكلام فيه (قوله في الحيوان) غير الحامل كالأوبعضا خلافاً للحنفية ولا يضر وصفه بنحو كاتب أو ماشطة بخلاف نحو حامل أو مفن أو قواد (قوله بكرا) ويسمى الثني وهو ما دخل في السنة السادسة والرابعى ما دخل في السابعة (قوله تقبى عليه السلم في الابل) فيه قياس الشيء على نفسه وهو فاسد ولعل الاصل وقبى غير الابل (قوله وروى) هذا صنف لانواع خلافاً للشارح (قوله فان لم يختلف الخ) كالزنج (قوله وذ كورته الخ) فلا يصح في الحنفي (قوله أو محتم) أي دخل في سن الاحتلام وهو توسع سنين ولا يصح ارادة المحتم بالفعل (قوله وقده) ولو بنحو الاشبار لا بمطلق طول وقصر (قوله وكله) أي المذكور مما يمكن فيه التقريب فلا يتقيد بالسن على المعقول ولا يصح دخول الذكورة والنوع فيه لان التقريب يفهم ما معلوم الانتفاء (قوله ويعتمد قول العبد في الاحتلام) ولو كافراً (قوله ان كان بالغاً) أي عدلاً (قوله سيده) أي البائع العاقل العدل (قوله ان ولد) أي العبد في الاسلام أي ان كان حين ولادته مسلماً وسيده كذلك والمراد المسلم العدل في كل ما ذكره فيه كما علم (قوله

ولا فيما الخ) مترتب على قوله في الضابط السابق على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود (قوله واجتماع الخ) تبع في ذلك الرافعي رحمه الله والعراقيون جعلوا ذلك مما لا يمكن ضبطه بالصفة لان الصفات تختلف ولا تنضبط (قول المتن وجارية أو أختها) وكذا الجارية وعمتها والشاة وسخلتها والجارية الحامل وفي الشاة اللبن قولان والظاهر المنع (فرع يصح في الحيوان) (قوله في حديث مسلم) وكذا يكون أجرة في الزمة وصادقاً وكفاي ابل العيبة ومنع ذلك أصحاب الرأي (قوله ذكره) الضمير فيه يرجع الى قوله كون الخ (قوله أو محتم) قال الاذري في النفس من هذا شيء لان الاحتلام مظنته من العاشرة الى الخامسة عشر والغرض يختلف بذلك (قول المتن وقده) لو قدره بالاشبار والأذرع قضية كلام الرافعي الصحة (قوله حتى لو شرط كونه الخ) الظاهر ان مثل ذلك مالمو شرط أن طوله كذا بلاز يادقولا نقصان واعلم ان الاذري قال الظاهر ان المراد بالباوغ أول وأنه والافابن عشر بن سنة يقال له محتم أيضا (قوله ويعتمد قول العبد) ظاهر اطلاقه قبول قول العبد والسيدوان كانا كافرين (قوله

النخاسين بظنونهم (ولا يشترط ذكر الكحل) بفتح الكاف والحاء وهو ان يعالجفون العينين سواد كالكحل من غير اتصال (والسمن) في الجارية (وهوهما) كالدعج وهو شدة سواد العين مع سعتها وتكاثم الوجه أي استدارته (في الاصح) لتساع الناس باهما هما وان قال الثاني انها مقصودة لابورث ذكرها العزة ولا يشترط ذكر الملاحه في الاصح ويجب ذكر الثيوبه والبيكاره في الاصح (و) يشترط (في الابل) والبقر والغنم (والخيل والبغال والحمير) كورة والانوثه والسن واللون والنوع) أي ذكر هذه الامور فيقول في النوع من تاج في نيم مثلا فان اختلف تاجهم اشترط التعيين في الاظهر وبين النوع أيضا بالاضافة الى بلد أو غيره (و) يشترط (في الطير) النوع والصغر وكبر الجثة) أي أحدهما في الوسيط وغيره واللون أي ذكر هذه الامور وان عرف السن ذكره (٢٥٣) أيضا (و) يشترط (في اللحم) أن

يقول (لحم بقر) عرابا و
جواميس (أرضان أو معز
ذكر خصي رضيع معلوف
أرضها) أي أنتي خل فطيم
راع والرضيع والفطيم من
الصغير أما الكبير فنه الجذع
والثني فيذ كرا حدهما ولا
يكفي في المعلوف العنصرة
أوصرات بل لا بد ان ينتهي
الى مبلغ يؤثر في اللحم قاله
الامام (من خذ) بأعجام التال
(أو كتف أو جنب) أو
غيرها وفي كتب العراقيين
من سمين أو هزيل (ويقبل
عظمه على العادة) فان شرط
زعه جاز الشرط ولم يجب
قبول العظم ولا فرق في جواز
السلم في اللحم بين الطري
والقديد والمملح وغيره
(و) يشترط (في الثياب
الجنس) أي ذكره كقطن
أو كتان وفي الروضة كاصلها
والنوع والبلد الذي ينسج
فيه ان اختلف به الغرض
وقد ينفي ذكر النوع عنه
وعن الجنس أيضا (والطول

النخاسين) ولو واحد اسما بذلك لانه ينحس الدواب عند بيعها (قوله ونحوهما) ومنه رقة الخصر ونقل الردف
ويندب مفلج الاسنان جعد الشعر (قوله الملاحه) وهي تناسب أعضاء جميع البدن وأوردناها على كلام المصنف
لاها في الذات وما قبلها في صفتها (قوله وفي الابل الخ) ولا يصح في الابل قال شيخنا الرمي الا في بلد غلب
وجوده فيها وفي القاموس الباقى محررة سواد وبياض الى ان قال و بليق كزير ماء و فرس سباق ومع ذلك كان
يعاب وهو مثل للحسن يذمه ويصح في الاعفر وهو لون بين البياض والسواد (قوله والسن) والقدر كبروع
(قوله واللون) لا وصفه كأغرو ومجمل (قوله والنوع) كبخاني وعراب وصفه كاحبية ومهريه والنوع في
الحليل كالحجين والمقرف واللون كالا حمر والاسود والنوع في الحير (قوله في الطير) غير النحل لعدم
صحة السلم فيه (قوله واللون) ان اختلف به عرض والافلاك وكذا الكورة والانوثه وفي السمك والجراد
هي أوميت بحري أو نهري طري أو مالح ونوع ما صيد به ومعايير ميثه الوزن وحيه العند قاله شيخنا (قوله
أن يقول) اعلم أن الشارح يقدر يقول فيها هو من لفظ المسلم بعينه بخلاف غيره فافهم هذا فان غيره
سفساف (قوله ويقبل عظمه) وجوبا كجذير كل لارأس ورجل من طير وذنب من سمك (قوله وقد ينفي
الخ) كعلبسكي ويجب ذكر اللون والخطوط في نحو البرود (قوله بالنسبة الى الغزل) وقد يطلقان
بالنسبة للنسج وعكسه (قوله صفة زائدة) فيجب قبوله عن الخاتم (قوله في المقصور) ان خلا عن دواء نار
(قوله ما صبغ) أي ويجب ذكر لونه (قوله المراد الخ) أشار الى أنه ليس في المسئلة طرق وأن معنى الاقيس

النخاسين) هم بائعوا الرقيق والدواب والدلون على ذلك من النخس وهو الضرب باليد على الكفل (قوله
مع سعتها) قال في الخادم شدة سواد العين مع شدة بياضها (قوله وفي الابل) اشترط الماوردى في الابل والحليل
ذكر القدي في قول مربوع أو مشرف (قوله من تاج بنى فلان الخ) قال الاذرى والصنف كالارحبية والمهريه
والنوع كالبخاني والعراب انتهى والمهريه نسبة الى المهرة قبيلة من العرب والارحبية نسبة الى أرحب قبيلة
من همدان (قوله وفي الطير الخ) لو أسلم في السمك وصفه بالسمن والأهزال وما صيد به والطري والمملح (قول المتن
وكبر الجثة) كان يقول كبير الجثة أو صغيرها (قوله من سمين وهزيل) ويذكر في لحم الصيد ما يذ كره في
غيره الا كونه خصيا ومعلوفا وأرضها نعم يبين انه صيد بماذا (قوله والبلد) لو عين نسج رجل معين بطل الا
أن يكون للتعريف (قول المتن والصفاقه) من الصفق وهو الضرب (قول المتن والرقه) هو يوافق ما نقل عن
الشافعي لكن في الصحاح الدقيق والرقيق خلاف الغليظ (قوله المراد الخ) غرضه من هذا ان طائفة قالوه لانه
مجرد بحث من المؤلف وأصله (قوله وفرق المانعون الخ) هذا فيفيدك ان المقصور اذا كان فيه دواء يمتنع أقول

والعرض والغلظ والدقة) هما بالنسبة الى الغزل (والصفاقه والرقه) هما بالنسبة الى النسج (والنعومة والخشونة) والمراد ذكر أحد كل
متقابلين بعد الاولين معهما (ومطلقه) أي الثوب عن القصر وعدمه (يحمل على الخاتم) دون المقصور لان القصر صفة زائدة (ويجوز) السلم
في المقصور وما صبغ غزله قبل النسج كالبرود والاقيس صحت في المصبوغ بعده قلت الاصح منعه به قطع الجمهور والله أعلم المراد بذلك ما في
الروضة كاطلها ان طائفة قالوا بالجواز وهو القياس والمعروف المنع قال الرافعي ووجهه بشيئين أحدهما أن الصبغ عين برأسه وهو مجهول
القدر والغرض يختلف باختلاف أقداره والثاني أنه يمنع معرفة النعومة والخشونة وسائر صفات الثوب وقال بعد ذلك ان الجواز القياس ولو
صح التوجيهان لما جاز السلم في المصبوغ قبل النسج أيضا وفي الغزل المصبوغ انتهى وفرق المانعون بان الصبغ بعد النسج يسهل الفرج فلا
تظهر معه الصفاقه بخلاف ما قبله

(فرع) قال الصيمري يجوز السلم في القمص والسراويلات اذا ضبطت طولاً وحرماً وسعةً وضيقاً (و) بشرطه (في التمر) أن يذكر (لونه ونوعه) كعقل برني أو (وبلده) كبغدادى أو بصرى (وصفر الحيات وكبرها) أى أحدهما (وعتقه وحبائه) أحدهما ولا يجب تقدير الهدية التي مضت عليه (٢٥٤) وفي الرطب يشترط ما ذكر غير الأخيرين (والحنطة) بالتمر (وسائر الحبوب كالتمر)

المناسب للفروع الفقية وأن المراد بالصبيح ماله جرم لا ما هو مجموعيه لأنه يصح مطلقاً (قوله الصيمري) بفتح الميم أو ضمها (قوله في القمص) أى غير الملبوسة لعدم محتمتها فيها (قوله وسعة وضيقاً) في القمص والسراويلات (قوله في التمر) ومثله الزبيب (قوله وعتقه) يضم العين وكسرها كون جفافه على الشجر أولاً ويحمل العتق على العرف وينسب ذكر عتيق عام وأعين مثلاً (قوله وفي الرطب) ومثله العنب (قوله وفي العسل) من النحل لأنه المراد عند الإطلاق (قوله بلدى) وكون بلده حجازاً أو مصر ومصر عام إن اختلف به غرض لارفته وضدها ويقبل رقيق حر لا عيب (قوله أبيض) وسكتوا عن وصف لونه كالأبيض الشديد والاحمر القاني وهذه الاوصاف تفيد أنه خالص من شحمه كما مرّت الإشارة إليه فراجع (قوله في اللحم) لو أسقطه كان أولى لما مر (قوله وجهان) الاصح منهما الصحة ومعياره كالسمن الآتى (قوله لطيفة) أى مضبوطة وان كانت قوية (قوله السمن) ومعيار مائه الكيل وجماده الوزن (قوله منعه في رؤس الحيوان) ولومن سمك وجراد وأكارع ولونيثة (قوله ولا يصح في مختلف) ومنه الخنزير المعروف ومال شيخنا إلى صحته فيه كما مر بالعدان انضبط كما مر يذكر جنسه ونوعه وبلده ورقته وغلظه (قوله طس) بفتح أوله وكسره (قوله ومنارة) من النور وجمعها مناور (قوله وطنجير) بكسر أوله وهو عجمي معرب قال الحريرى وقصها من لحن الناس ورده شيخنا الرملى تبعاً للإمام النووي (قوله كالحب) يضم الحاء المهملة وهو مشترك بين ميل النفس وغيره المراد به هنا زير الماء كالتحلية وجمعه حباب بكسر الحاء (قوله واختلاف الجلد) أى شأنه ذلك خلافاً لما في التصحيح نعم يصح في قصاصات صغيرة تساوأت أجزاءها سواء دبغت كلاً أو خوذ منها القراء بالفاء وغير مدبوغة كلاً أو خوذ منها القراء بالعين المتجمعة (قوله من البرام) بكسر الباء الواحدة حجارة يعمل منها القدور لنعو الطبخ (قوله ونحوه) أى نحو الحفر كالصناعة في غيرها من المذكورات (قوله المربعة)

خصوصاً اذا كان يغلى على النار كما هو موجود ببلاد نابل وفي البعلبكي فيما بلغنى فان تأثير النار وأخذها من قواها غير منضبط بل ولو خلا عن الدراء في هذه الحالة ثم المصقول بالشام مثل ذلك فيما يظهر (قوله في القمص الخ) في البهجة بمنع في الملبوس قال شارحها شيخنا رحمه الله مغسولاً كان أو جديداً لأنه لا ينضبط فأشبهه الجباب واختلاف الطبقة والقانس والشياب المنقوشة صرح بذلك الصيمري انتهى وقوله الجباب يؤخذ منه ان السلم في الكبيرة المضربة لا يصح (قول المتن وعتقه) قال الاسنوى بكسر العين مصدر عتق بالضم انتهى وفي شرح النهج يضم العين (قول المتن والحنطه وسائر الحبوب الخ) قال السبكي عادة الناس اليوم لا يذكرون اللون ولا صفر الحيات وهي عادة قاسدة مخالفة لنص الشافى والاصحاب فليتنبه لهما (قول المتن والحدانة) قال الاسنوى ولا بد من بيان مراعاة قوته ورقته (قوله سكت عن الصحيح الخ) قال الاسنوى قضية أصلها المنع ويجوز السلم في الجص والزجاج والوانى وكذا الآجر في الاصح (قول المتن والاطهر الخ) هو جار في الاكارع أو يشترط فيها على قول الجواز بيان كونها من الايدي أو الارجل (قول المتن في رؤس الحيوان) مثلها الاكارع (قول المتن معموله) وكذا غيرها الآتى لا بد في البطلان أن يكون معمولاً ولكنه استغنى عن شرطه بالمثال وأشار الى ذلك بقوله الآتى وفيما صاب منها في قالب (قوله ويقال فيه طست) أى ببدال السين الثانية ناء (قوله والطنجير) عجمي معرب (قوله لتعفن الضبط) أى ولتسرة اجتماع الوزن مع صفاتها المعبرة (قوله من البرام) عبارة الاسنوى والجمع برام قاله الجوهرى (قول المتن المربعة) أى لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرؤس وقوله

في شروطه المذكورة (و) يشترط (في العسل) أن يقول (جبلى أو بلدى صيني أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدانة) لأنه لا يختلف الغرض فيه بذلك بخلاف ما قبله (ولا يصح) السلم (في) اللحم (المطبوخ والمشوى) لاختلاف الغرض باختلاف تأثير النار فيه وتعفن الضبط (ولا يضر تأثير الشمس) فيجوز السلم في العسل المصنى بها وفي جوازها في المصنى بالنار وفي السكر والغائسند واللبس واللبأ بالهزم من غير مد وجهان

سكت عن الصحيح منها في الروضة وصحح في تصحيح التنبيه الجواز في كل ما دخلته نار لطيفة ومثل ما ذكر غير العسل وهو أولى ومثله السمن (والاظهر منعه) أى السلم (في رؤس الحيوان) والثاني الجواز بشرط أن تكون منقاة من الشعر والصوف موزونة قياساً على اللحم بعظمه وفرق الأول بان عظمها أكثر من لحمها عكس سائر الاعضاء (ولا يصح) السلم (في مختلف كبرية معموله) وهي القدر

و فيما (وجلد وكوز وطنس) بفتح الطاء ويقال فيه طست (وقوم ومنارة) بفتح الميم (وطنجير) بكسر الطاء أى دست (ونحوها) كالحب لتعفن الضبط في ذلك واختلاف الجلد بتفاوت أجزاءه دقة وغلظاً واختلاف غيره بالتفاوت بين أعلامه وأسفله مثلاً والمصل في البرمة من البرام حفرها ونحوه (و يصح) السلم (في الاسطال المربعة وفيما صاب منها)

أى المد كورات أى من أصلها المذاب (في قالب) بفتح اللام وعبارة الروضة وأصلها عقب ذكر المتعنتات من البرمة وما بعدها ويجوز السلم فيما يصب منها في القالب لأنه لا يختلف وفي الاسطال المربعة (فروع) يجوز السلم في الدراهم والدنانير على الاصح بشرط كون رأس المال غيرهما ولا يجوز اسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سماعاً وجلاً وأحوالاً وقيل (٢٥٥) يصح في الحال بشرط قبضهما في المجلس ويجوز السلم في الدقيق على

الصحيح (ولا يشترط ذكر الجود أو الرداء) فيما يسلم فيه (في الاصح) ويحمل مطلقه (على الجيد) للعرف والثاني يشترط ذكر احد هما لان القيمة والاضراض تختلف بهما فيفضى تركهما الى النزاع وهذا مندفع بالحمل المذكور وينزل الجيده أو بالشرط على أقل درجاته وان شرط رداء العين لم يصح العقد لعدم انضباطه أو رداءة النوع صح لانضباطه وهي المراد بل رداءة على الوجه الثاني كما يؤخذ من الروضة وان شرط الاجود لم يصح العقد لان قضاء غير معلوم وان شرط الرداء صح العقد ويقبل ما يأتي به منه (ويشترط معرفة العاقدين الصفات) للسلم فيه المذكورة في العقدان جهلاها أو أحدهما لم يصح العقد (وكذا غيرهما) أى معرفته (في الاصح) يرجع اليه عند تنازعهما وهو عدلان وقيل يعتبر عدد الاستفاضة ومقابل الاصح لا يشترط معرفة غيرهما

وكذا المدورة غير الضيقة الرأس (قوله المذ كورات) أى مما يتأني فيه الصب لان أصل البرمة حجر الأمان ير يدبها الاصح (قوله وعبارة الروضة الخ) ذكرها ليستدل بها على عود الضمير لمد كورات لالاسطال كما توهمه عبارة المصنف (قوله بفتح اللام) ويجوز كسرها وهو آلة يعمل بها الاواني بصب المعادن المذابة فيها من غير طرق ولا دق (قوله أحوالاً) وان نوي فيه الصرف لان وضع السلم التأجيل قاله شيخنا مر (قوله في الدقيق) ويذكر فيه ما يذكري فيه مما يأتي هنا ومعياره الكيل كما مر ويصح في النخالة كالتين ومعيهاها الوزن على المعتد كما مر ولا يصح في المشوش والمسوس (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط صح قاله شيخنا تبعا لان حجر كالعصى وفيه نظر لانه من النادر وعلى الصحة يقبل بدله البصير لانه أجد منه (قوله وان شرط الرداء) أى من النوع لامن العيب على المعتد خلافا لبعضهم (قوله عدلان) قال شيخنا مر في محل التسليم وشيخنا زى في دون مسافة القصر وقدم ذلك (قوله لان المراد هناك الخ) أى والمراد هنا معرفتها للعاقدين ليدكرها في العقد كما أشار اليه بقوله المذكور في العقد ولعل دليل دفع التخالف بهما كما أشار اليه بقوله ليرجع الخ فاندفع التكرار باختلاف الغرض (تنبيه) كل ما لا يجب ذكره في العقد من الاوصاف اذا ذكر تعين وجوده لالتزامه بالشرط فتأمل

(فصل) في الاستبدال عن المسلم فيه وزمانه ومكانه (قوله عن المسلم فيه) خرج دين ضمانه فيصح الاستبدال عنه فلا يصح ممن ضمن المسلم اليه وكالمسلم فيه كل ممن كما مر (قوله كالتمر البرني عن المعقلى) وكذا

وفيما صاب الخ أى لانه يمكن أن يزن مقدار او يذيبه ويصبه في قالب معروف مر بع أو غيره وحينئذ فانضبط يمكن (قوله الدرهم والدنانير) لو كانت مغشوشة فالظاهر الصحة لان الغش غير مقصود لكن يشكل عليه الزجاج المغشوش فانه لا يصح فيه ثم هل يشترط وصفه أم يكفي اطلاق الدرهم ويحمل على الغالب كالتن في ذلك خلاف يرجع من الخادم (قوله أحوالاً الخ) لم يتعرض لنظير ذلك من غير التقدين كصاع برى صاع شعير على حكم الحول والظاهر عدم الفرق ثم علة البطلان تضاداً أحكام السلم والصرف هذا يقتضى التقابض وهذا لا يقتضى ذلك ثم لو نوي بذلك الصرف جاز (قوله في الدقيق) ويذكر فيه ما يذكري في الحب زاد الماوردى والنعمية والخشونة والجذب والقديم (قوله الجيده) الضمير في راجع الى قوله بالحمل (قوله فان جهلاها الخ) قال الاسنوى اما خلفاء الصفات أو لغرابية الالفاظ المستعملة فيها (تمه) ينزل الوصف في كل شئ على أقل درجاته وقال مالك رضى الله عنه يجب الوسط (قوله وهو عدلان) حاصل ما في شرح الروض نفلان أبى على السنجى على ان المراد بذلك أن يوجد بأدى الغالب ممن يعرف ذلك عدلان فأكثر وليس المراد عدلين معينين لا يعرف ذلك غيرهما لانهما قد يموتان (قوله ان تعرف في نفسها الخ) يعنى أن تكون في نفسها معروفة ليمكن الضبط بها فيخرج صفات ما لا ينضبط كالعاجين

(فصل لا يصح) أى الحديث من أسلف فلا يأخذ الا ما أسلف فيه ورأس ماله ولانه يبيع للبيع قبل قبضه (قوله كالتمر البرني الخ) والزيب الابيض عن الاسود والسقي بماء السماء عن المسقى بغيره والعبدا التركي عن الهندى والعكس (قول المتن ويجوز أرداداً) من رداً الشئ بالضم برداً بالضم أيضاً رداءة فهو ردىء وأردأ كاه

ولا تسكران في المشترط هنا مع ما تقدم من اشتراط معرفة الاوصاف لان المراد بمعرفة انها ان تعرف في نفسها ليضبط بها كما تقدم (فصل لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه) كالتشيعر عن القمح (و) غير (نوعه) كالتمر البرني عن المعقلى لان الاول احتياض عن المسلم فيه وقد تقدم امتناعه بدليله والثاني يشبه الاحتياض عنه (وقيل يجوز في نوعه ولا يجب) قبوله كإختلاف الصفة المراد في قوله (ويجوز أرداداً من المشروط) أى دفعه (ولا يجب) قبوله (ويجوز أجاد) من المشروط

فان كان فيها قليل من ذلك
وقد أسلم كيلاجاز أو روزنا
لم يجز وما أسلم فيه كيلا
لا يجوز قبضه وزنا بالعكس
ويجب تسليم التمر جافا
والرطب صحيفا (ولو أحضره)
أي المسلم فيه المؤجل (قبل
محلله) بكسر الحاء أي وقت
حلوله (فامتنع المسلم من
قبوله لغرض صحيح بأن
كان حيوانا) فيحتاج الى
علف (أو) كان الوقت
(وقت غارة) أي نهب
فيغشى ضياعه (لم يجبر) على
قبوله لما ذكره وكذا لو كان
ثمرة أو لحا يريد أكلهما
عند المحل طريا (والا) أي
وان لم يكن له غرض صحيح
في الامتناع (فان كان
للؤدى غرض صحيح) في
التجيب (كفك رهن)
أوضان (أجبر) المسلم على
القبول (وكذا) يجبر عليه
(لمجرد فرض البراءة) أي
براهة فتمت المسلم اليه (في
الظاهر) والثاني لا يجبر
في التجيب من المنه
ولو تقابل غرضا مما قسم
جانب المستحق كما يؤخذ
من صدر الكلام هنا ولو
أحضر في السلم الحال المسلم
فيه لغرض سوى البراءة
أجبر المسلم على قبوله
أو لغرض البراءة أجبر على
القبول أو الأبراء وحيث

تمر عن رطب ومسقى بماء عن مسقى بمطر وعكس ذلك (قوله ويجب قبوله) أي ان لم يكن عليه ضرر في قبوله
كفسخ نكاح في زوجته أو عتق في أصله أو فرعه أو من أقرب بحريته وكذا حواشيه كأخ أو عم على المعتمد
لا احتمال لرفعه لحنفي بحكم عليه بعته ولو قبض شيئا من ذلك جاهلا به صح القبض ولزمه ما ترتب عليه من فسخ
أو عتق قاله شيخنا الرمي وخالفه ابن حجر وخرج بالاجود الاكثر خشبة عشرة أذرع عن خشبة تسعة أذرع
فيجوز ولا يجب (قوله ويجب تسليم الخ) بمعنى عدم وجوب القبول (قوله الزوان) يضم الزاى المجمة أوله
وبعدها واومهموزة حب يشبه الخنطة وليس هو الدر حرج كما قيل والمدرطين مستحجر (قوله جاز) أي وجب
ان لم يكن لاخره مؤثمة والا فلا (قوله لم يجز) أي لم يجب قبوله فيجوز بالتراضى (قوله وما أسلم فيه الخ) فان
خالف لم يصح القبض ودخل في ضمانه ولا ينفذ تصرفه فيه ويلزمه بدله ان تلف ومثل ذلك مالو قبض عدد
ما أسلم فيه ذرعا وعكسه أو قبض بأحدها ما أسلم فيه بغيرها أو قبض بمكيال أو ذراع غير ما عينه كأن قبض
بقدر ما أسلم فيه بربع أو عكسه فراجع (قوله جافا) أي غير مستحشف (قوله والرطب صحيفا) أي غير مشدخ
ومثله المذنب بكسر النون وهو بسطر طرفه مرطب والمشدخ يضم الميم وفتح الشين المجمة وتشديد الدال
المهملة وآخره خاء مجمة بفتح الخضر بغير في نحو خل ليصير طباو يقال له بمصر المعمول فان اختلفا في أنه
معمول صدق المسلم كالأول اختلفا في لحم أنه ميتة أو مذكي نعم ان قال المسلم اليه ذبحته بنفسه صدق وهو التصديق
فيما ذكره باليمين (تنبيه) جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الربا كالصفة ولعله للاحتياط في
الموضوعين فراجع (قوله ولو أحضره) سواء في محل التسليم أو غيره (قوله الى علف) أي له وقع أو يحتاج الى
مكان حفظ أو كان يترقبه زيادة سعر (قوله غارة) الافصح اغارة وان وقع العطف فيه وكان هو أمنا
(قوله لو كان ثمرة) أي بالثلثة أو الجار يدا كالمطاطر بالاولى افرادا كانه لانه بعد العطف بارولئك أفرد
طريا وبذلك علم رد قول بعضهم لم يقل طريين لانه فعيل بخبر به عن الواحد وغيره (قوله أي وان لم يكن
الخ) اشار الى أن الامتناع مقسم وان لم تقده عبارته (قوله أجبر المسلم على القبول) أي من المسلم اليه
أو وارثه وكذا من أجنبي ان كان عن ميت لا تركة له والافلا يجبر قال في العباب ويكفي الوضع بين يديه كالبيع
واعتمده شيخنا مر ووجه شيخنا على حالة عدم الامتناع والافلا كيدل له ما يأتي من أنه اذا أمر على
الامتناع أخذه الحالم فتأمل (قوله وكذا مجرد فرض البراءة) يجبر المسلم وكذا يجبر ان لم يكن له
غرض أصلا قاله شيخنا مر تقلا عن الشرحين والروضة اه لكن في وجوبه نظر (قوله ولو تقابل
غرضا مما) روى المسلم فلا يجب عليه القبول بخلاف ما اذا لم يكن له ما غرض أصلا أخذ ما ذكره لان
عدم قبوله تعنت وليس في ذلك اسقاط للاجل لانه لا يسقط بالاسقاط (قوله والحال) أي اصالة أو بعد
حلول أجله وكان في مكان التسليم (قوله أجبر على قبوله) أي عيننا (قوله أجبر على القبول أو الأبراء)
وانما يجبر على أحدهما في الشق الاول لعدم تمحض غرض البراءة فيه (قوله أخذه الحالم) أي عيننا
في الصورة الاولى وفعلا الاصلح في الصورة الثانية وحيث أخذه الحالم فهو أمانة عنده كأموال الغائبين
(تنبيه) مثل دين السلم فيما ذكره ويجب وفاة الدين بالطلب ويعذر فيما لا يسقط الشفعة ومن هذا
المدكور ما يقع كثيرا من أنه يعلق الزوج أنه متى تزوج على زوجته وأبرأته من كذا من صدقها فهي
طالق منه فاذا امتنعت من أخذ صدقها بعد احضار الزوج لم تجبر على القبول لان لها غرضا في عدمه
مهموز (قول المتن ويجب قبوله في الاصح) أي لان اعطاء الاجود يدل على أنه لم يتيسر له غيره فيهنون أمر المنه
(قول المتن بأن) الاحسن كان وقوله غارة في الافصح اغارة (قول المتن أجبر) لان امتناعه من قبوله تعنت
ومن الاغراض خوف انقطاع الجنس عند الحلول (قول المتن ان كان لنقله مؤثمة) مثله لو كانت القيمة في

على الصحيح) لان
الاعتياض عنه ممنوع كما
تقدم والثاني يطالبه بالحيولة
بينه وبين حقه وعلى الاول
للمسلم الفسخ واسترداد
رأس المال كالأوقاع المسلم
فيه وان لم يكن لنقله مؤنة
لزمه اذاؤه (واذا امتنع)
المسلم (من قبوله هناك)
أى فى غير مكان التسليم
وقد أحضر فيه (لم يجبر)
على قبوله (ان كان لنقله)
الى مكان التسليم (مؤنة)
أو كان الموضع المحضر
فيه (مخوفاً والا) أى وان لم
يكن لنقله مؤنة ولا كان
الموضع مخوفاً (فالأصح
اجباره) على قبوله لتحصل
براءة الذمة والخلاف مبنى
على الخلاف السابق فى
التجيب قبل الحاول لفرض
البراءة ولو اتفق كون رأس
مال السلم على صفة المسلم فيه
فأحضره وجب قبوله فى
الأصح

(قوله من موضع التسليم) أى الى موضع الظفر وهذا غير ما مر أول الباب (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها
المسلم والالزمة الاداء وارتفاع الاسعار فى محل الظفر كالمؤنة المذكورة قاله شيخنا الرملى (قوله للمسلم
الفسخ) وله الدعوى على المسلم اليه والزامه بالسفر معه أو التوكيل لاحبسه (قوله رأس المال) أو مثله
ان تلف ولا نظر لمؤنة حمله (قوله لنقله) أى من محل الظفر فلا ينافى ما مر أيضاً (قوله مؤنة) أى ولم يتحملها
المسلم اليه الا بالدفع للمسلم لانه ينسب الاعتياض (قوله أو كان الموضع مخوفاً) مثال والمراد وجود غرض
المسلم (قوله فالأصح اجباره) أى المسلم (قوله على قبوله) أى عيناً وان كان غرضه البراءة لانه كالمحضر قبل
المحل كما مر وسواء كان للمؤدى غرض أو لا فى المنهج من التقييد بالفرض ليس فى محله لان هذه من أفراد
ما تقدم (قوله ولو اتفق الخ) كأن أسلمه جارية صغيرة فى كبيرة فكبرت وفيها الصفة المشروطة

(فصل فى القرض) هو بفتح القاف على الألف لغه القطع ويطلق بمعنى ما يقرض وبمعنى الاقراض وهو
المراد هنا فذلك عبر المصنف به ويسمى سلفاً أيضاً كالمسلم ولذلك ذكره عقبه وعرفه الشارح بمعناه الشرعى
بقوله هو تملك الشئ الخ لكن ذكر التملك لانه يناسب قول الاباحة (قوله بدله) شمل المتقوم والمنافع (قوله
مستحب) فهو من التضمن أو الخذف والايصال فرار من أن المنسوب هو نفس الفاعل وقد يجب كإى المضطر
وقد يكره كمن توهم أنه يصرفه فى معصية وقد يحرم كمن ظن منه ذلك وكغيره مضطر لم يرج وفاء اذا لم يعلم
المقرض بحاله وكن أظهر صفة لو علم المقرض بحاله لم يقرضه كإى صدقة التطوع ولا تدخله الاباحة لان أصله
التنب وقال شيخنا بما فيها اذا لم يرج وفاء كما مر وعلم المالك بحاله فراجع (قوله لان فيه اعانة الخ) فهو أفضل
من درهم الصدقة الذى قد لا يكون فيه ذلك ولما ورد أنه صلى الله عليه وسلم رأى ليلية المعراج على باب الجنة
مكتوباً ان درهم الصدقة بعشرة ودرهم القرض بثمانية عشر ويزاد ثوابه بانه لا يقع الا فى بدو محتاج واعتمد شيخنا الرملى أن
جبر بل لمساؤه النبي صلى الله عليه وسلم عن زيادة ثوابه بانه لا يقع الا فى بدو محتاج واعتمد شيخنا الرملى أن
درهم الصدقة أفضل لعدم العوض فيه وحكمة كونه بثمانية عشر ان فيه درهين بدلا ومبدلا فهما عشرون
يرجع المقرض فى الاصل وهو اثنان فتبقى المضاعفة وهى ثمانية عشر (قوله ويتحقق) أى تتوقف حقيقته
فهى أركان كالبيع (قوله دون الباب) الاولى دون الكتاب لان الباب مندرج تحت الكتاب كالفصل (قوله
أؤخذه بمثله) أو يبده فهما صريحان خلافاً لما فى المنهج وهو أخذ هذا الدرهم بدرهم كناية لانه يشمل البيع
والقرض فان نوى به البيع فبيع والا فقرض وأما أخذه فقط فكناية لانه يشمل القرض والصدقة وشبهه البديل
أو المثل كذكره وصدق فى ارادتهما وكذا ملكته ولو فى مضطر دفعا لمنع من هذه المسكرمة وفى ابن حجر أن
لفظ العارية كناية فى قرض المنفعة المعينة فراجع (قوله ملكته الخ) هو صريح أيضاً حيث ذكر البديل والا فلا

موضع الطلب أعلى وكذا يقال فى الذى لا مؤنة له الآتى فى كلام الشارح (قوله والثانى الخ) أى لان ذلك
ليس نعوياً حقيقياً حتى لو اجتمعا فى محل التسليم وجبر بالقيمة وأخذ المسلم فيه (قول المتن لم يجبر ان
كان لنقله مؤنة) قال السبكي رحمه الله ولو بذله للمؤنة لم يجبر أيضاً لانه كالاقتياض انتهى وفى شرح المنهج
ما قد يخالفه فليحذر

(فصل فى اقراض الخ) الاقراض مصدر أقرض فهو أولى من القرض لان المعنى على الاعطاء والقرض مصدر
القطع وامم للشئ المقرض ومنه من ذا الذى يقرض الله قرضاً والاقبال اقراضاً سمى هذا الباب اقراضاً
لان المقرض قطع قطعة من ماله ثم دليل التنب حديث من نفس عن مؤمن كربة الى آخره وقال ابن عمر الصدقة
يكتب أجرها حين تصدق بها والقرض يكتب أجره مادام عند المقرض (قول المتن وأخذه بمثله) أى اذا قلنا
بضمن القرض بالمثل والأفضل نظر (قول المتن على أن ترد بده) لو اختلفا فى ذكر البديل فى هذا كان القول

(فصل فى الاقراض)
وهو تملك الشئ على ان
يرد بده (مندوب) أى
مستحب لان فيه اعانة على
كشف كربة بقوه يتحقق بعاقده
ومعقود عليه وصيغة كغيره
وزجره كاصله بالفصل دون
الباب لثبته المقرض بالمسلم
فيه فى الثبوت فى الذمة

(٣٣ - (قيلوبى وعبره) - ثانى) (وصيقتة أقرضتكم أو أسلفتمك) هذا (أؤخذه بمثله) وملكته

على أن ترد بده) أو أخذه وامر فى حوائجك ورد بده كذا فى الروضة كاصلها

(قوله وكان اسقاطه) أي خذه واصر فخالج (قوله للاستثناء الخ) فاستغنى المصنف عنه بقوله خذه بمثله المساوي لبده كما مر (قوله بكذا) المراد من كذا ما صدقه كعشرة أو خمسة لالفظه فلا حاجة لما طول به بعضهم هنامن الاشكال والاعتراض وغرض الشارح افاذ أن للقرض كنيات كالبيع وضعها هانابان يقول له خذ هذه العشرة بعشرة كما مر فتأمل (قوله ويشترط قبوله) أي الاقراض غير الحكمي أما الحكمي فلا يحتاج اليه ولا الى ايجاب فيه كاطعام جائع وكسوة عاروا نفاق على لقيط مع اذن حاكم أو اشهاد ولا تكفي نية رجوع ومنه تقوط الافراح وان لم يقبضه صاحب الفرح ومنه كسوة نحو حاج من جرت العادة بانه يرد ومنه أمر غيره بصرف ماله غرض فيه كظام أو شاعر أو بناء دار أو شراء متاع ومنه اقبض وديعتي قرض عليك بخلاف اقبض ديني قرض عليك وان برى به الدافع لان الانسان لا يكون وكيل في ازالة ملك نفسه ولو قال اقترض لي مائة ولك عشرة لزمته العشرة لانها جعالة كذا قالوه ولعله ان كان في الاقتراض كلفة تقابل عمال فراجعه فان كان المائة من مال المأمور لم يستحق شيأ وصور بعض مشايخنا اطعام المضطر ونحوه مما ذكر بما اذا كان المطعم ممن لا يلزمه ذلك كالفقير وعجز المضطر عن المعاقدة معه حتى لا ينافي ما ذكره في السير من وجوب ذلك فتأمل (فرع) الجمعة المشهورة بين النساء بان تأخذ امرأة من كل واحدة من جماعة منهن قسرا معينا في كل جعة أو شهر وتدفعه لواحدة بعدواحدة الى آخرهن جائزة كما قاله الولي العراقي (قوله كالبيع) ومنه توافق الايجاب والقبول فلو اقترضه ألفا فقبل خمسا ثم لم يصح ومنه صحة تقديم الاستيجاب وتقديم قبيل (قوله الرشد) أي والاختيار أيضا فلا حاجة لذكره هنا فشرط المقرض أهلية المعاملة (قوله أهلية التبرع) أي بما يقرضه بان لا يكون محجورا عليه فيه بسائر وجوه التصرفات فلا يرد صحة تدير السفيه ووصيته (قوله لان في الاقراض تبرعا) ولذلك امتنع تأجيله ولم يجب فيه التقابض في الربوي (قوله فلا يصح اقراض الولي مال المحجور عليه من غير ضرورة) نعم للحاكم اقراض مال الصبي كالفلس برضا الغرماء لغير ضرورة فيهما ولا يقرض الولي مال محجوره حيث جاز الامن أمين ثقة مع أخذ وثيقة واشهاد على المعقد قال شيخنا ومن الضرورة الاضطرار فيجب على الولي أن يطعم المضطرو ويكسوه من مال محجوره قرض في غير الموسر وبلا بدل من مال محجوره الموسر لانه من أغنياء المسلمين (قوله ما يسلم فيه) أي لصحة ثبوته في الذمة ومن هذا يعلم أنه لا يصح قرض الفضة كالمقايص للجهل بمقدار ما نقص منها خلافا لما عليه المفتيون في هذا الزمن الذين هم كقريبي العهد للاسلام (قوله من حيوان وغيره) معينا وموصوفا في الذمة ولا يشترط في المعين كنهنا اقبضه في المجلس ولا بعده وان طال الزمن ويشترط فيما في الذمة قبضه في المجلس أو بعده على الفور قاله شيخنا الرمي وشمل ما ذكر المغشوش وهو كذلك وان جهل قدر غشه حيث اعتيد بصيرة الدراهم ان أمكن علمها به بذلك وشمل المنفعة للمعين أو لماني الذمة وبما تقرر علم انه لا حاجة لما قاله شيخنا الرمي في شرحه وتبعه شيخنا الزيادي في حاشيته على المنهج (قوله الجارية) ولور تقاهم أو قرناء أو غير مشتبهات لصفراً أو كبر على المعتمد (قوله التي تحل) أي في نفسه بما قد خلت في المنع من تحتمه نحو أخنها خرج الجوسية والوثنية وكذا المطلقة ثلاثا على المعتمد لان طرف الرجل مستبعد مع كونه ليس اليه ولا يضر اسلام نحو الجوسية لانه دوام قاله شيخنا وظاهره بقاء العقد وقال بعضهم الوجه انفساخه باسلامها فراجعه (قوله للمقرض)

وكان اسقاطه هنا للاستثناء
عن واصر فخالج في حوائجك
وتقدم في البيع أن خذه
بكذا كناية فيه في أي مثله
هنا فيحتاج الى النية
(ويشترط قبوله) أي
الاقراض (في الاصح)
كالبيع والثاني قال هو اياحة
اتلاف على شرط الضمان
فلا يستدعي القبول (و)
يشترط (في المقرض) بكسر
الراء زيادة على ما تقدم في
البيع أن شرط العاقد
الرشد الشامل للقرض
والمقرض (أهلية التبرع)
لان في الاقراض تبرعا فلا
يصح اقراض الولي مال
المحجور عليه من غير
ضرورة (ويجوز اقراض
ما يسلم فيه) من حيوان
وغيره (الا الجارية التي تحل
للمقرض)

قول المخاطب وهو الآخذ (قوله وكان اسقاطه هنا الخ) لو اقتصر على قوله خذه واصر فخالج في حوائجك ففضية
كلام الرافعي المذكور انه لا يكفي وحكي في ذلك وجهين في المطلب (قوله في أي في قول المتن
السابق خذه بمثله) (قوله والثاني قال الخ) أي ليس سبيله سبيل المعاضات بدليل صحة الرجوع فيه عند بقائه
وعدم اشتراط قبض الربوي في المجلس وعدم قبوله التأجيل (قول المتن لا الجارية الخ) قال الاسنوي يؤخذ
منه حل قرض الخنثى للرجل لان المانع لم يتحقق ثم ان أخبر بانوته بعد ذلك اتجه بقاء العقد وان انقضت انوته
بقبر اخباره اتجه فسادها أقول هو غفلة عن كون الخنثى لا يصح السلم فيه (قول المتن للمقرض) أي ولو كان صبغرا

فلا يجوز اقرضاه (في الاظهر) بناء على الاظهر الآتي ان المقرض يملك بالقبض لانه بما يطوّهانم يستردها المقرض فيكون في معنى اطره الجوارى للوطء والثاني يجوز بناء على ان المقرض لا يملك بالقبض فيمتنع الوطاء (وما لا يسلّم فيه لا يجوز اقرضه في الاصح) بناء على الاصح الآتي ان الواجب في المتقوم رد مثله صورة والثاني يجوز بناء على ان الواجب فيه رد القيمة وفي (٢٥٩) فرض الخبر وجهان كالسلم

فيه أحصهما في التهذيب المنع واختار ابن الصباغ وغيرهما الجواز وهو المختار في الشرح الصغير للحاجة وطباق الناس عليه وعلى الجواز رد مثله وزنا ان أوجبنا في المتقوم رد المثل وان أوجبنا القيمة وجبت هنا (ويرد المثل في المثل) وسبأني في الغصب أنها حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه (وفي المتقوم) رد (المثل صورة) وفي حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم اقترض بكرا ورد رباعيا وقال ان خياركم أحسنكم قضاء (وقيل) رد (القيمة) كالأول تلف متقوما ونعتبر قيمة يوم القبض ان قلنا يملك المقرض به وان قلنا يملك بالتصرف فيعتبر قيمة أكثر ما كانت من يوم القبض الى يوم التصرف وقيل قيمته يوم القبض واذا اختلفا في قدر القيمة أو في صفة المثل فالقول قول المستقرض (فرع) أداء القرض في الصفة والزمان والمكان كالسلم فيه (ولو ظفر المقرض به) أي بالمقرض (في غير محل الاقراض

ولو عسوحا أو صغيرا لا يمكن وطوّه لان التمتع كالوطء وكذا لو كان منقطعا في أمة التقطها نعم للخشي اقتراض أمة تحمل له واذا اتضح بالذكورة بغير اختياره تبين البطلان أو باختياره لم تبطل لتعلق الغير به قاله شيخنا الرملي وفيه نظر (قوله فلا يجوز اقرضاه) أي الأمانة كلها ويجوز في بعضها لا تنفاه العلة (قوله ر بما يطوّهانم) أو يستمتع به ولو عبر به لكان أولى ليدخل للمسوح كإسمر (قوله ثم يستردها المقرض) أو يرددها المقرض لجواز العقد من الجانبين فلا يرد هبة الاصل ورد العيب (قوله وما لا يسلّم فيه لا يجوز اقرضه) ومنه الخشي والجواهر والخنطة المختلطة بشعر ونحو الجارية وأختها والحامل والعقار ومنفعة ولو معينانم يصح في نصف العقار فما دونه شائعنا عينا ومنفعة لثبوته في الذمة (قوله الجواز) أي جواز اقرض الخبر (قوله وهو المختار) هو المعتمد ومثل الخبر المحين ولو حاضرا وخبرته كذلك ولا يصح قرض الروبة وهي خيرة اللبن كما لا يصح سلمها خلافا لما يرومه كلام المنهج وعلوها بقلة الحاجة اليها وفيه نظر فان الاقط وهو لبن مجفف مثلها والحاجة اليه قليلة فالوجه صحة سلمها مقرضها وليس اختلاف الحوضه مانعا كما علمت فتأمل (قوله برد مثله) أي الخبر وزنا واعتمده شيخنا زاي وشيخنا م ر واعتمدا الطيلاروي ما في الكافي من رد مثله عدد وهو ما جرى عليه الناس في الامصار والاعصار فالوجه اعتباره والعمل به (قوله ويرد المثل) وان أبطله السلطان ان بقي له قيمة والارد قيمة أقرب وقت الى الابطال ومعيار المثل هنا كالسلم كيلا في المكيل ووزنا في الموزون (قوله اقترض بكر اوردر باعيا) والبكر ما دخل في السنة السادسة والرابعي ما دخل في السابعة ويقال له التني (قوله أو في صفة المثل) علم أنه من جملة الصورة كحرفة العبد (قوله في الصفة) فيجب القبول في الاجود دون الازداد اما النوع والجنس فليس كالسلم فيهما لجوازهما هنا لجواز الاعتياض في القرض (قوله والزمان) تابع فيه الروضة ولم يذكرة في المنهج وهو الصواب اذ لا يدخل القرض أجل وقال بعضهم أشار به الى وجوب قبوله اذا أحضره في زمن نهب كالسلم الحال واعتمده شيخنا عدم وجوب قبوله في ذلك هنا لانه محسن بخلاف السلم وقال الامام مالك رحمه الله ثبت في القرض الاجل ابتداء وكذا انتهاء كسائر الديون الحائلة عنده (قوله والمكان) هو المذكور في قول المصنف ولو ظفر الخ وأما مكان وجوب التسليم فلم يذكرة وهو كافي السلم المتقدم (قوله الى غيره) وهو محل الظفر (قوله مؤنة) ولم يتحملها المقرض وكالمؤنة ارتفاع الاسعار كإسمر (قوله يوم المطالبة) أي وقت وجودها بالفعل كيوم الظفر هنا ان لم يكن طالبه قبله (قوله وليس له مطالبته بالمثل) ان لم يتحمل المقرض تلك المؤنة كإسمر وكاتقدم في السلم (قوله أحصهما) أي ليس للمقرض رد القيمة وطلب المثل ولا للمقرض طلب القيمة ودفع المثل فالقيمة المأخوذة للقيصوله وهو المعتمد ولو كان مادفعه دون القيمة لكذب مثل ارجع بما بقى (قوله كإسمر الخ) أخبر الشارح عن نفسه انه رأى على هامش نسخة الروض بخط المؤلف قلت أحصهما لا والله أعلم مكتوب بامه لفظ صح للإشارة الى انه من الاصل (قوله ولولم يكن لنقله مؤنة) أو تحملها

لا يمكن وطوّه كما هو قضية اطلاقهم (قوله فيمتنع الوطاء) وذلك لان المراد التصرف المزيل للذمة كإسمر (قول المتن وما لا يسلّم فيه الخ) قال في التنبية من أمثلة ذلك الجواهر والخنطة المختلطة بالشعر ودخل في عبارة الكتاب قرض الجارية وأختها والشاة ولولها فيمتنع وكذا العقار ويقيدها لانه لا بد من العلم بالقدر ولو كان معيننا في هذا الباب وهو كذلك (قوله بكر) هو التي من الابل كالغلام في الآدمي والرابعي ما دخل في السابعة (قوله والزمان) المراد الزمن الحال والاقالقرض لانا جيل فيه فلا يتصور احضاره قبل الحمل (قول المتن

وللنقل) من محله الى غيره (مؤنة طالبه بقيمة بلد الاقراض) يوم المطالبة وليس له مطالبته بالمثل واذا أخذنا القيمة وعاد الى بلد الاقراض فهل له ردها ومطالبته بالمثل وهل للمقرض المطالبة برد القيمة مقويها قال في الروضة أحصهما لا كإسمر الخ في خطه مصححا عليه وهو الموافق لجواز الاعتياض عن القرض وقد تقدم ولولم يكن لنقله مؤنة كالتنقد فله مطالبته به كما فهم هنا على وفق ما ذكره في المسألة

ويفسد بذلك العقد (فلو رد هكذا بلا شرط غسن) لما في حديث مسلم السابق ان خياركم أحسنكم قضاء وفي الروضة قال الحمالي وغيره من أصحابنا يستحب للمستقرض ان يرد أجدود مما أخذ للحديث الصحيح في ذلك ولا يكره للمقرض أخذ ذلك (ولو بشرط مكسراً من صحيح أو ان يقرضه غيره) أي شيئاً آخر (لما الشرط) أي لا يعتبر (والاصح انه لا يفسد العقد) وقيل يفسد لان ما شرط فيه على خلاف قضيته (ولو شرطاً جلا فهو كشرط مكسراً من صحيح ان لم يكن للمقرض غرض) فلا يعتبر الاجل ويصح العقد (وان كان) للمقرض غرض (كزمن نهب فكشروط صحيح عن مكسراً في الأصح) فيفسد العقد والثاني يصح ويلغو الشرط (وله) أي للمقرض (شرط رهن وكفيل) واشهاد لانها توثيقات لا منافع زائدة فله اذا لم يوف المقترض بها الفسخ على قياس ما ذكر في اشتراطها في البيع وان كان له الرجوع من غير شرط كإسباني (ويمكك القرض) أي الشيء المقرض (بالقبض) كاللهو ب (وفي قول) يمكك (بالصرف) أي المزبل للمك بمعنى انه يتبين به الملك قبله (وله) أي للمقرض (الرجوع في عينه ما لم يمسكه في الأصح) بناء على القول الاول ويجوز ما بناء على القول الثاني (واقته على)

المقرض كما ولو أضره لزمه قبوله ان لم يكن لجهل مئنة أو نحوها المدافع ولو يبذله لجواز الاعتياض هنا (قوله ولا يجوز بشرط الخ) أي لا يجوز التلفظ بذلك وهو حرام بالاجماع ويطلب به وأما نية ذلك فمكروهة ولولن عرف برد الزيادة وقال كثير من العلماء بالحرمة (قوله رد صحيح الخ) ومثله كل ما جر نفعاً للمقرض ولو مع المقرض فاقراضه شيئاً بشرط ان يستأجر ملكه بأكثر من قيمته (قوله هكذا) أي زائداً صفة أو قدراً ولو في الربوي ولو من غير جنسه (قوله بلا شرط غسن) نعم لا يجوز الزيادة لمن اقتراض لمجوره أو لو قسم من مال المحجور أو الوقف (قوله ولا يكره للمقرض أخذ ذلك) ويمكك بالاخذ ولا رجوع به لانه تابع فلا يحتاج الى صيغة نعم لو ادعى انه جاهل بدفع الزيادة أو انه ظن أن مادفعه هو الذي عليه حلف ورجع بها (قوله أي لا يعتبر) اشارة الى أن هذا هو المراد باللغو لوجود الخلاف بعده فدمع اللغو لا يتصور اختلاف فتأمل (قوله وقيل يفسد) أي كافي الرهن وفرق بقوة داعية القرض بكونه مندوباً (قوله فيفسد العقد) أي ان كان المستقرض ملياً ولا يفسد لانه زيادة ارفاق (قوله فله اذا لم الخ) قال ابن العماد ويمتنع عليه التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بما شرطه كما يمتنع على المشتري التصرف في المبيع قبل وفاء الثمن كذا ذكره شيخنا الرملي (قوله قبله) أي من وقت القبض فعمل أنه لا يملكه بالمعنى قطعاً ولا يجوز التصرف فيه قبل القبض (قوله وله الرجوع) أي يباح له بل يتدب ان كان مكروهاً ويجب ان كان حراماً كما في (قوله مادام باقياً) أي مدة بقائه في ملك المقرض وان عاد بعد زواله لان عينه أولى من بدله حيث لم يتلف حساً وشرعاً ومن التلف جندع بنى عليه وخيف من اخراجه تلف شيئاً قاله شيخنا الرملي ولو أسقط المصنف لفظ دام لكان أولى (قوله بحاله) بأن لم يتعلق به حق ولم يتغير بنقص أو زيادة أو يرد بزايده المتصلة دون المنفصلة ويرجع بأرض نفسه أو يأخذ بدله سليماً فان وجدته من هواناً ومكاتباً ومتعلقاً بأرض جنابة فله الرجوع في بدله والمصبر الى زوال مانعه وان وجدته من هواناً أو معلقاً بصفة فله أخذ البديل حالاً وله الرجوع حالاً أيضاً لكن لا يترعه من المستأجر ولا أجره لما بقي وله الصبر الى فراغ المدعى من عدم ترعه أنه لا تصح الدعوى

ولا يجوز الخ) دليله ما صح أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف أي بيع بشرط قرض أو قرض بشرط بيع وأما حديث كل قرض جر منفعة فهو ربا فهو موقوف على رايه من الصحابة قرضى الله عنهم أجمعين (قول المتن) وأن يقرضه غيره) فاعله ضمير المقرض (قول المتن ولو شرطاً جلا الخ) خالف في ذلك الامام مالك رحمه الله فقال يثبت الاجل ابتداء وانتهاء بان يقرضه حالاً ثم يؤجله بعد ذلك وقال أيضاً بتأجيل الحال في جميع الدين وعندنا لا يلزم في الحال بحال الا بالابصاء والنذر ذكره في القوت عن الامهات (فرع) لو أسقط الاجل لم يستطال السبكي لكنه معروف يستحب الوفاء به قال وما قاله الامهات من عدم صحة التأجيل ظاهر لكن قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل لمخالفته ظاهر الآية والسنة ولان خلفه كذب رهون من خصال المنافقين وكذا اختلف (قوله ويلغو الشرط) كحالة عدم القرض (قوله كاللهو ب) زاد الاسنوي وأولى نظر الاموس ووجه القول الآتي بان القرض ليس بتبرع محض لكان العوض ولا هو جاري على حقيقة العوضات بدليل الرجوع فيه مادام باقياً وصم اشتراط القبض في الربوي (قوله بمعنى الخ) لو تصرف نصر فالزال الملك كالأجارة لم يصح ذلك على هذا القول (قول المتن في الأصح) علل ذلك بان له الرجوع الى بدله لو تلف فالرجوع الى عينه عند البقاء أولى ثم قضية كلامه انه ليس له المطالبة بالبديل الا عند الفوات وهو ظاهر لان الدعوى بالبديل غير ملزمة لممكن المدعى عليه من دفع العين المقرضة ولو زال عن ملكه ثم عاد فهل له الرجوع في عينه أو بدله وجهان والمتجه الاول وبه جزم العمراني (قوله بناء على القول الاول) يريد ان الوجهين مفرعان على القول الاول (قوله)

به لانها غير ملزمة وانه لا يلزم من الرجوع دخوله في ملك الراجح كذا قاله شيخنا الرملي (قوله بعينه) أي وان زاد لان نقص كما مرو يصدق المقرض في أنه قبضه بذلك النقص ان اختلفا فيه

{ كتاب الرهن }

هو امانة الثبوت والحبس ونحوهما ومنه حديث نفس المؤمن مرهونة بدينه حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم ومحلها في غير الانبياء وغير من مات معسرا على الوفاء وخلف وقامع أنه لم يمت نبي وعليه دين كاسيأتي وشرعا يطلق على العين المرهونة ومنه آية قرهن مقبوضة قاله البيضاوي وقول القاضي انه مصدر بمعنى ارهنوا واقبضوا بعيد محتاج الى تأويل ويطلق على العقد ويرتف بان جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه وعلم من ذلك أنه لا يلزم كون المرهون على قدر الدين الا في رهن ولى على مال محجور ومنه رهنه صلى الله عليه وسلم درعه بالمال المهمة عند يهودى يقال له أبو الشحم على ثلاثين صاعا من شعير لاهله والصحيح انه افتكه قبل موته كما رأته مصرح به عن الماردي وغيره من الأئمة وكون الفروع لم يؤخذ من اليهودى الا بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لا يدل على بقاءه على الرهن لاحتمال عدم المبادرة بأخذه بعد فكره ما في شرح شيخنا غير مستقيم ولا يجوز ان يقال ان اليهودى أبرأ من الدين لان البراء من الصدقة كما ذكره في باب الايمان وهي محرمة عليه بذلك يعطى رد القول بأنه لو اقترض من أصحابه كانوا يبرؤنه فتأمل وانما آثار اليهودى بالرهن والقرض منه على أصحابه لبيان جواز معاملة أهل الكتاب وجواز الاكل من أموالهم أولان أصحابه لا يسترهنونه أو غير ذلك هو واللواتق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالاول تخوف الجحد والآخران تخوف الافلاس (قوله يتحقق) فيه ما مر في الفصل السابق فأركانها أربعة عاقده ومرهون ومرهون به وصيغة وهي في الحقيقة ستة (قوله وبدأ بها) أي للاهتمام بها للخلاف فيها كما مر في البيع أولانه لا يسمى العاقدا رهننا الا بعد وجودها (قوله أي بشرطهما الخ) ومنه خطاب من وقع معه العقد على المتمد (قوله كالا شهادة) أي بالقدماء وبالمرهون (قوله الا كذا) وقياس ما مر في البيع بطلان العقدان جمع بين شيئين قال شيخنا وهو كذلك (قوله ولغا الشرط الاخير) قال ابن حجر وهو شرط فاسد غير مفسد والشرط الاول تأكيدي والثاني غير معتبر (قوله كان لا يباع) أي أصلا والابا كثر من نمن مثله أو الا بعدد من الخلول (قوله وان يقع الشرط) أعاد الضمير للشرط المقضى للاضرار في بطل لعدم صحة عوده الى المالان ما يضر المرتهن لا ينفعه ولان التصرف بالغير والفساد هو الشرط (قوله كشرط منفعة الخ) نعم ان قدرت المنفعة بجهة معاملة كسنته فهو جمع بين بيع ورهن واجارة ان كان الرهن مزموجا بعقد البيع والافهو جمع بين بيع واجارة وشرط رهن وكل صحيح وعبارة شيخنا مر في شرحه نعم لو قيد المنفعة بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا ببيع فهو جمع بين بيع واجارة فيصحان اه قال شيخنا وسكت عن اشتباهه على عقد الرهن لان الرهن المشروط في البيع محتاج الى عقد جديد بعد ذلك بخلاف المزموج به بدليل قولهم ان المشروط عليه قد لا يبنى بالشرط وحينئذ فيقال ان استحق المنفعة بالعقد كاهوقضية الجمع المذكور فليس من اجارة مرهون والافلاجع لتوقف الاجارة على وجود الرهن ولم يوجد فهي باطلة لعدم اتصال المنفعة بالعقد وفي شرح الرهن ان الشرط من جملة المزموج حيث قال مانصه ولو قال بعثك أو زوجتك أو أجزتك بكذا اعلى أن ترهنني كذا فقال الآخر اشتريت أو تزوجت أو استأجرت ورهننت صح وان لم يقل الآخر بعده قبلت أو رهننت لتضمن هذا الشرط الاستيجاب اه وعلى هذا فلينظر ما صورة الشرط المحتاج الى عقد رهن بعده المشار اليه بقولهم السابق فتأمله وسيأتي لهذا من يديان (قوله أو زواته) هو

ومقابل الاصح ان المقرض

ان يرد بده ولورده بعينه

لزم المقرض قبوله قطعا

{ كتاب الرهن }

يتحقق بمافد ومقرده عليه

وصيغة وبدأ بها فقال

(لا يصح الا باليجاب وقبول)

أي بشرطهما المعتبر في البيع

وفي المعاطاة والاستيجاب

مع الايجاب كقوله ارهن

عندي فقال برهننت عندك

احتملاف في البيع فان

شرط فيه مقتضاه كتقسم

المرتهن به) أي بالمرهن

عند نزاحم الترماء (أو

مصلحة للعقد كالشهاد)

به (أو لا غرض فيه)

كان لا يابا كل العبد المرهون

الا كذا (صح العقد) ولغا

الشرط الاخير (وان شرط

ما يضر المرتهن) وينفع

الراهن كان لا يباع عند

الحل (بطل الرهن) لاختلاف

الشرط بالقرض منه (وان

نفع) الشرط (المرتهن

وضر الراهن كشرط

منفعته) أي المرهون أو

زواته (للمرتهن بطل

الشرط وكذا الرهن في

الاطهر)

{ كتاب الرهن } (قوله ومقابل الاصح الخ) أي كسائر اليهود

(قوله كان لا يباع) مثله ان يشرط بيعها كثر من نمن المثل أو بعدد من الخلول (قوله